الأمم المتحدة S/PV.4701

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧٠١**
الأربعاء، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، الساعة ١٠/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد فيشر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيفانوف
	إسبانيا	السيدة بلاسيو فايليرسندي
	أنغولا	السيد تشيكوتي
	باكستان	السيد كاسوري
	بلغاريا	السيد باسي
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	شيلي	السيدة ألفيار فالترويلا
	الصين	السيد تانغ جياكسوان
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد غالوزو دو فلبان
	الكاميرون	السيد انغوبيو
	المكسيك	السيد دربيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد سترو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد باول

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-23598 (A)
0323598

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد الدوري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان في هذه الجلسة. كما أرحب بوجود السيد هانس بليكس، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعضاء المجلس الذين يرغبون في توجيه أسئلة إلى السيد بليكس والسيد البرادعي مدعوون إلى القيام بذلك أثناء الغداء الذي سيعقد بعد رفع هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والهدف من هذه الجلسة هو الاستماع إلى عرض من الولايات المتحدة. ولكي نعمل ضمن حدود جدولنا الزمني، فإني أحث الممثلين على ألا تتجاوز كلماتهم سبع دقائق.

أعطي الكلمة لمعالي السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن شكري على الجهد الذي بذله كل منكم ليكون هنا اليوم. وهذا يوم هام لنا جميعا إذ نستعرض فيه الحالة فيما يتعلق بالعراق والتزاماته بترع السلاح بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢).

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اتخذ المجلس القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع. وكان الغرض من ذلك القرار هو نزع أسلحة التدمير الشامل الموجودة لدى العراق. وقد ثبت بالفعل خرق العراق المادي لالتزاماته التي تعود إلى ١٦ قرارا سابقا وتمتد خلال السنوات الـ ١٢ الماضية. لم يكن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) يتعامل مع طرف برئ، وإنما مع نظام دانه المجلس مرارا على مر السنين. وقد منح القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) العراق فرصة أخيرة واحدة لكي يمتثل، أو يواجه نتائج خطيرة. ولا تساور أي واحد من أعضاء المجلس كان حاضرا وصوت في ذلك اليوم أية أوهام بشأن طبيعة وقصد القرار، أو بشأن معنى عبارة ”العواقب الوخيمة“ إذا لم يمتثل العراق.

وللمساعدة في نزع سلاح العراق، دعوناه إلى التعاون مع المفتشين العائدين التابعين للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضعنا معايير صارمة لكي يستوفيها العراق، بغية السماح للمفتشين بأداء عملهم. وقد ألقى المجلس العبء على العراق لكي يمتثل ويترع سلاحه، وليس على المفتشين كي يجدوا ما قام العراق، بعدما حاد عن الطريق، بإخفائه لهذه المدة الطويلة. فالمفتشون مفتشون؛ وليسوا محققين.

لقد طلبت، عقد هذه الجلسة اليوم لغرضين: الأول، هو دعم التقييمات الجوهرية التي أجراها السيد بليكس

والسيد البرادعي. وكما جاء في تقرير السيد بليكس للمجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير:

”... فإن العراق لم يقبل بشكل حقيقي فيما يبدو، حتى اليوم، عملية نزع سلاحه التي طلبت منه“. (S/PV.4692، الصفحة ٣)

وجاء في تقرير السيد البرادعي، أن إعلان العراق المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر:

”... لم يقدم أية معلومات جديدة تتعلق بمسائل معينة كانت معلقة منذ عام ١٩٩٨“ (المرجع نفسه، الصفحة ١٣٠)

والغرض الثاني اليوم هو أن أزودكم بمعلومات إضافية. وأتشاطر معكم ما تعرفه الولايات المتحدة عن أسلحة التدمير الشامل الموجودة لدى العراق فضلا عن تورط العراق في الإرهاب، الذي هو أيضا موضوع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) والقرارات السابقة الأخرى. وأود أن أضيف، في هذه اللحظة، أننا نوفر كل ما نستطيع من المعلومات ذات الصلة لأفرقة المفتشين، حتى يتسنى لهم أداء عملهم.

وإن المادة التي سأعرضها عليكم اليوم تأتي من مصادر متنوعة بعضها مصادر من الولايات المتحدة وبعض مصادر من بلدان أخرى. وبعض المصادر تقنية، من قبيل المكالمات التلفونية التي اعترضناها، والصور التي أخذت عن طريق السواتل؛ ومصادر أخرى هم أشخاص خاطروا بحياتهم ليتيحوا للعالم معرفة ما ينوي صدام حسين عمله فعلا. وليس في وسعي أن أخبركم بكل شيء نعرفه. ولكن ما أستطيع أن أتشاطره معكم، بالإضافة إلى ما علمناه جميعنا خلال السنوات، يبعث على القلق العميق. وما سترونه هو تراكم للحقائق ولأنماط السلوك المقلقة. وتظهر الحقائق وسلوك العراق أن صدام حسين ونظامه لم يبذلا أي جهد لنزع السلاح بناء على طلب المجتمع الدولي. وبالفعل، تظهر الحقائق وسلوك العراق أن صدام حسين ونظامه يخفيان جهودهما لإنتاج المزيد من أسلحة التدمير الشامل.

وأود أن أبدأ بإسماعكم شريطا مسجلا. وما أنتم بصدد سماعه هو مكالمة رصدتها حكومتي. وقد حدثت المكالمة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قبل يوم من استئناف أفرقة الأمم المتحدة لعمليات التفتيش في العراق. وتشمل المكالمة اثنين من كبار الضباط، عقيد وعميد من وحدة عسكرية من نخبة الجيش هي، الحرس الجمهوري.

تم تشغيل شريط صوتي، باللغة العربية، في قاعة المجلس؛ وعرضت على شاشة داخل القاعة ترجمة إلى اللغة الانكليزية قدمها وفد الولايات المتحدة.

العقيد: سلام. لدينا فقط سؤال قصير.

العميد: نعم.

العقيد: عن اللجنة التي ستأتي.

العميد: نعم، نعم.

العقيد: ... مع محمد البرادعي.

العميد: نعم، نعم.

العقيد: نعم.

العميد: نعم.

العقيد: لدينا هذه السيارة المطورة.

العميد: نعم.

العقيد: ماذا نقول لو رآها أحد منهم؟

العميد: لم تحصل على مطورة ... ليس لديك مطورة ...

العقيد: والله، لدي واحدة.

العميد: أي واحدة؟ من الورشة ...؟

العقيد: من شركة الكندي.

العميد: ماذا؟

العقيد: من الكندي.

العميد: نعم، نعم. سآتي إليك في الصباح. لدي بعض الملاحظات. إنني قلق من أنكم جميعا تركتم شيئا.

العقيد: لقد أخلينا كل شيء. لم نترك أي شيء.

العميد: سآتي إليك غدا.

العقيد: حسنا.

العميد: لدي مؤتمر في الرئاسة. قبل أن أحضر المؤتمر سآتي إليك.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوقف لكي أتفحص بعض العناصر الأساسية في المكالمة التي سمعتموها من فوركم بين الضابطين. أولا، يقران بأن زميلنا، السيد محمد البرادعي، قادم. ويعلمان لماذا هو قادم كما يعلمان أنه قادم في اليوم التالي. فهو قادم ليبحث عن أشياء محظورة. وهو يتوقع من هذين الرجلين أن يتعاونا معه وليس أن يخفيا الأشياء. لكنهما يشعران بالقلق: ''لدينا هذه السيارة المطورة. ماذا نقول إذا رآها أحد منهم؟'' ما هو داعي قلقهما؟ داعي قلقهما أن السيارة المطورة هي شيء ينبغي ألا يكون لديهما، شيء ينبغي ألا يرى.

العميد لا يصدق: ''لم تحصل على مطورة، ليس لديك واحدة من تلك، أليس كذلك؟'' - ''لدي واحدة'' - ''أي منها؟ من أين؟'' - ''من الورشة. من ورشة الكندي'' - ''ماذا؟'' - ''من الكندي'' - ''سآتي لأراك في الصباح. أشعر بالقلق أنكم جميعا تركتم شيئا'' - ''لقد أخلينا كل شيء لم نترك أي شيء''.

لاحظوا ما يقوله - ''أخلينا كل شيء''. لم ندمره. لم نعرضه من أجل التفتيش. لم نسلمه إلى المفتشين. أخليناه كي نتأكد من أنه غير موجود عندما يظهر المفتشون. ''سآتي إليك غدا''.

شركة الكندي: هذه شركة معروفة جدا بأنها متورطة في نشاط أنظمة الأسلحة المحظورة.

وأود أن أشغل لكم شريطا آخر. وكما تذكرون، وجد المفتشون ١٢ رأسا حربيا خاليا في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أي بعد أربعة أيام، وعد العراق المفتشين بأنه سيبحث عن المزيد. ستستمعون الآن إلى ضابطا من مقر الحرس الجمهوري يصدر تعليمات إلى ضابط في الميدان. وقد جرت المكالمة الأسبوع الماضي، بالتحديد في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

تم تشغيل شريط صوتي، باللغة العربية، في قاعة المجلس؛ وعرضت على شاشة داخل القاعة ترجمة إلى اللغة الانكليزية قدمها وفد الولايات المتحدة.

الضابط في المقر: سيادتك ...

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: هناك توجيه من رئيس أركان الحرس [الجمهوري] صدر في المؤتمر اليوم ...

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: سيفتشون الذخائر التي لديكم.

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: ... لاحتمال وجود ذخائر محظورة.

الضابط في الميدان: نعم؟

الضابط في المقر: لاحتمال وجود ذخائر محظورة عن طريق الصدفة ...

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: وأرسلت لك رسالة بتفتيش مناطق الأنقاض والمناطق المهجورة.

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: بعد تنفيذ مضمون الرسالة ... أتلفوا الرسالة.

الضابط في الميدان: نعم.

الضابط في المقر: يعني لا أريد أن يرى هذه الرسالة أي أحد.

الضابط في الميدان: حسنا. حسنا.

الضابط في المقر: شكرا.

الضابط في الميدان: مع السلامة.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوقف مرة أخرى لنتفحص عناصر تلك الرسالة: ''سيفتشون الذخائر التي لديكم'' – ''نعم'' – ''لاحتمال وجود ذخائر محظورة'' – ''بعثنا لك رسالة أمس لتنظيف كل المناطق. مناطق الأنقاض، المناطق المهجورة. تأكد من عدم وجود شيء هناك''.

تذكروا الرسالة الأولى: ''أخليها''. هذا كله جزء من نظام لإخفاء الأشياء، وتحريك الأشياء بعيدا، والتأكد من أنهم لم يتركوا شيئا وراءهم.

وعندما تتمعنون أكثر في هذه الرسالة، ترون التعليمات المحددة الصادرة من المقر. ''بعد تنفيذ ما جاء في هذه الرسالة، أتلفوا الرسالة، لأنني لا أريد أن يرى أي أحد هذه الرسالة'' – ''حسنا. حسنا''. لماذا؟ تلك الرسالة كانت ستمكن المفتشين من التحقق من أن العراقيين يحاولون تحريك الأشياء. فالمفتشون يبحثون عن الأشياء، لكن العراقيين لا يريدون أن تُرى تلك الرسالة، لأنهم كانوا يحاولون تنظيف المنطقة وعدم ترك دليل وراءهم على وجود أسلحة التدمير الشامل؛ وفي وسعهم الإدعاء بأنه لا يوجد شيء هناك، وعلى المفتشين أن يبحثوا بقدر ما يستطيعون، لكنهم لن يجدوا شيئا.

هذا الجهد لإخفاء الأشياء عن المفتشين ليس حدثا واحدا معزولا أو حدثين، بل على العكس تماما، هذا جزء لا يتجزأ من سياسة التهرب والخداع التي تعود إلى السنوات الـ ١٢ الماضية – وهي سياسة وضعها النظام العراقي على أعلى مستوياته.

ونحن نعلم أن لدى صدام حسين ما يطلق عليه ''لجنة عليا لمراقبة أفرقة التفتيش''. فكروا في هذا، إن لدى العراق لجنة رفيعة المستوى لرصد المفتشين الذي أوفدوا لرصد نزع أسلحة العراق. وليس ذلك بقصد التعاون معهم، ولا لمد يد المساعدة لهم، بل بقصد التجسس عليهم ومنعهم من أداء وظائفهم.

وتتبع اللجنة المذكورة صدام حسين مباشرة. ويرأسها نائب رئيس العراق طه ياسين رمضان. وتضم من بين أعضائها قصي، وهو نجل صدام حسين. كما تضم هذه اللجنة أيضاً الفريق عامر السعدي، وهو أحد مستشاري صدام. والفريق السعدي، إن لم يكن هذا الاسم مألوفاً لكم على الفور، هو نقطة الاتصال الرئيسية بين النظام العراقي وكل من السيد بليكس والسيد البرادعي. وقد كان الفريق السعدي هو الذي تعهد على الملأ في الخريف الماضي باستعداد العراق للتعاون مع المفتشين دون قيد أو شرط. بينما تتمثل مهمة السعدي، على العكس من ذلك تماماً، في عدم التعاون. تتمثل في الخداع، وفي تقويض مهمة المفتشين

بدلاً من نزع السلاح؛ تتمثل لا في تقديم الدعم لهم، بل في إحباطهم والتيقن من عدم وصول أي شيء إلى علمهم.

وقد نما إلى علمنا الكثير عن العمل الذي تقوم به هذه اللجنة. فعرفنا أن النظام كان قد قرر قبل عودة المفتشين في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مباشرة أن يستأنف ما سمعنا البعض يصفه بـ ''لعبة القط والفأر القديمة''.

ولعلّي على سبيل المثال أركز على الإعلان الذائع الصيت الآن، الذي قدمه العراق إلى هذا المجلس في ٧ كانون الأول/ديسمبر. لم يكن لدى العراق أية نية مطلقاً في الامتثال لما قرره هذا المجلس. بل خطط العراق بدلاً من ذلك لاستخدام هذا الإعلان لإرباكنا وإرباك المفتشين بمعلومات لا طائل من ورائها عن الأسلحة المسموح للعراق بحيازتها، حتى لا نجد الوقت للسعي في أثر أسلحته المحظورة. كان الهدف الذي يرمي إليه العراق هو أن يعطي الموجودين منا في هذه القاعة، وأن ينقل للأعضاء منا في هذا المجلس، انطباعاً كاذباً بأن عملية التفتيش تؤدي الغرض منها.

وقد رأيتم النتيجة. أعلن السيد بليكس أن الإعلان الذي يقع في ١٢ ٢٠٠ صفحة كبير في حجمه ولكنه ضئيل في معلوماته ويكاد يخلو من الأدلة الجديدة. فهل يستطيع أي عضو في هذا المجلس أن ينهض بإخلاص للدفاع عن هذا الإعلان الكاذب؟

إن كل ما شهدناه وسمعناه يشير إلى أن صدام حسين ونظامه، بدلاً من التعاون الإيجابي مع المفتشين لكفالة نجاح مهمتهم، عاكفان على بذل أقصى الجهد لكفالة أن ينجح المفتشون في عدم العثور على أي شيء على الإطلاق.

زملائي، إن كل ما أقوله اليوم تدعمه مصادر. ومصادر قوية. فهذه ليست مجرد أقوال نؤكدها. إن ما نقدمه لكم حقائق واستنتاجات مستندة إلى معلومات استخبارية موثوقة.

سأذكر بعض الأمثلة، وهي مستمدة من مصادر بشرية. لقد صدرت أوامر إلى المنظمات الأمنية في العراق، وإلى مكتب صدام حسين شخصياً، بإخفاء جميع المراسلات مع هيئة التصنيع العسكري، وهي الهيئة التي تشرف على الأنشطة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، مؤداها: تأكدوا من عدم بقاء أية وثائق من شأنها أن تدل على وجود صلة بينكم وبين هيئة التصنيع العسكري.

ونعلم أن نجل صدام، قصيّ، أمر بإزالة جميع الأسلحة المحظورة من مجمعات قصور صدام العديدة.

ونعلم أن مسؤولين حكوميين عراقيين، وأعضاء في حزب البعث الحاكم، وبعض العلماء قد أخفوا أصنافاً محظورة في بيوتهم. وقد وضعت الملفات الرئيسية الأخرى من المؤسسات العسكرية والعلمية في سيارات يقوم عناصر المخابرات العراقية بقيادتها في أرجاء الريف تفادياً لاكتشافها.

عرضت صورة على الشاشة.

وبفضل معلومات المخابرات التي قدمت إلى المفتشين، فإنهم عثروا مؤخراً على تأكيد ملموس لهذه التقارير. فعندما قاموا بتفتيش بيت أحد علماء الذرة العراقيين، اكتشفوا قرابة ٢٠٠٠ صفحة من الوثائق. وأنتم ترونها هنا وهي تنقل إلى خارج البيت وتوضع بين يدي الأمم المتحدة. وبعض هذه المواد سرية وتتعلق ببرنامج العراق النووي.

فهل من قائل، هل من مجيب: هل يتعين على المفتشين أن يفتشوا بيت كل موظف حكومي، وكل عضو في حزب البعث، وكل عالم في البلد من أجل اكتشاف الحقيقة والحصول على المعلومات التي تلزمهم للوفاء بما يطالب به مجلسنا؟

تنبئنا مصادرنا بأنه قد تم في بعض الحالات استبدال الأقراص الصلبة في حواسيب منشآت الأسلحة العراقية. من أخذ هذه الأقراص الصلبة؟ أين ذهبت؟ ما الذي يجري إخفاؤه؟ ولماذا؟ ليس هناك سوى جواب واحد عن السبب، إنه الخداع، الإخفاء، منع الأشياء عن المفتشين.

وتخبرنا مصادر بشرية عديدة بأن العراقيين لا يكتفون بنقل الوثائق والأقراص الصلبة، بل ينقلون أيضاً أسلحة الدمار الشامل، عملاً على عدم اكتشاف المفتشين لها.

ونعلم من بعض المصادر أنه بينما كنا هنا في قاعة المجلس هذه نتباحث بشأن القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في الخريف الماضي، كان لواء للقذائف خارج بغداد يتولى توزيع منصات إطلاق الصواريخ والرؤوس الحربية المحتوية على عنصر من عناصر الحرب البيولوجية على مواقع مختلفة في غرب العراق. وقد تم إخفاء معظم منصات الإطلاق والرؤوس الحربية في بساتين نخيل واسعة، وتقرر نقلها كل فترة تتراوح بين أسبوع وأربعة أسابيع تفادياً لاكتشافها. كما أن لدينا صوراً بواسطة السواتل تبين أنه قد جرى مؤخراً نقل مواد محظورة من عدد من منشآت أسلحة الدمار الشامل العراقية.

واسمحوا لي أن أذكر كلمة عن الصور بواسطة السواتل قبل أن أعرض بعضاً منها. إن الصور التي سأعرضها عليكم من الصعب تفسيرها على الشخص العادي أحياناً. بل يصعب ذلك عليّ شخصياً. فعملية تحليل الصور المضنية تستغرق من الخبراء الذين يملكون سنين وسنين من الخبرة ساعات طويلة من التمحيص على طاولات إضاءة. ولكني سأشرح لكم في أثناء عرض هذه الصور ما تعنيه، وما تشير إليه لدى أخصائيي الصور عندنا.

عُرضت صورة على الشاشة.

لننظر في هذه الصورة. إنها منشأة لذخائر الأسلحة، منشأة تحوي ذخائر، في مكان يطلق عليه التاجي. وهي واحدة من حوالي ٦٥ منشأة من هذا القبيل في العراق. ونعلم أن هذه المنشأة كان يختزن فيها ذخائر كيميائية. والواقع أنها المكان الذي أحضر منه العراقيون أربعة قذائف فارغة إضافية للأسلحة الكيميائية مؤخراً. وهنا ترون ١٥ مستودعاً محصناً للذخائر تحت الأرض محددة باللونين الأصفر والأحمر. والأربعة التي في ''المربعات الحمراء'' التي ترونها تمثل مستودعات محصنة لتخزين ذخائر كيميائية نشطة.

كيف أعرف هذا؟ كيف يمكنني أن أقول هذا؟ دعوني أقرب لكم الصورة. انظروا إلى الصورة التي إلى اليسار.

عُرضت صورتان على الشاشة.

إلى اليسار صورة مقربة لأحد مستودعات الذخائر الكيميائية الأربعة. ويشير السهمان إلى وجود علامات مؤكدة على أن هذه المستودعات يختزن فيها ذخائر كيميائية. ويشير السهم العلوي الذي يقول ''الأمن'' إلى منشأة تعد عنصراً مؤكد الدلالة بالنسبة لهذا النوع من المستودعات. ففي داخل هذه المنشأة حرس خاص ومعدات خاصة لرصد أي تسرب يمكن أن يحدث من المستودع. والشاحنة التي ترونها أيضاً هي كذلك صنف يقطع الشك باليقين. فهي مركبة لإزالة التلوث في حالة حدوث خلل ما. وهذه سمة مميزة لتلك المستودعات الأربعة. وتكون المنشأة الأمنية الخاصة ومركبة تطهير التلوث في مكان ما بالمنطقة؛ فإن لم يكونا في أحد المستودعات بذاته، فهما يتنقلان بين الأربعة. ويجري التنقل حسب الحاجة، بينما يعمل أشخاص في المستودعات المختلفة.

والآن انظروا إلى الصورة التي إلى اليمين. تنظرون إلى اثنين من هذه المستودعات المعقمة. لقد اختفت المركبات

ذات الدلالة، واختفت الخيام. لقد تم تنظيف المكان. وقد حدث هذا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، حين بدأ وصول مفتشي الأمم المتحدة. وبوسعكم أن تروا مركبات التفتيش وهي تصل في الجزء السفلي من الصورة التي إلى اليمين. وكانت المستودعات نظيفة حين وصل إليها المفتشون فلم يعثروا على شيء.

هذا التتابع للأحداث يثير الشك المشوب بالقلق في أن العراق تلقى تحذيراً بعمليات التفتيش الوشيكة الحدوث في التاجي. وكما فعل العراق طوال التسعينات، نعرف أنه اليوم يستعمل قدراته الاستخباراتية الكبيرة للمساعدة على إخفاء أنشطته غير المشروعة. ونعلم من مصادرنا أن المفتشين يخضعون لمراقبة دائمة من قِبل جيش من عناصر المخابرات العراقية. ويحاول العراق دون هوادة أن يتنصّت على جميع اتصالاتهم، سواء الصوتية أو الإلكترونية.

وأسترعي اهتمام زملائي إلى الورقة القيمة التي وزعتها المملكة المتحدة بالأمس، وهي تصف بتفصيل رائع أنشطة الخداع العراقية.

وفي المثال التالي، سترون نوع نشاط الإخفاء الذي يضطلع به العراق رداً على استئناف عمليات التفتيش. والواقع أن هذا النوع من النشاط اعترته طفرة قوية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بينما كان المفتشون على وشك استئناف عملهم. وإليكم ثلاثة أمثلة على ذلك.

عُرضت صورة على الشاشة.

في هذا الموقع للقذائف التسيارية رأينا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر شاحنة بضائع تستعد لنقل مكونات قذائف تسيارية.

عُرضت صورة على الشاشة.

وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل استئناف المفتشين عملهم بيومين فقط، ظهرت هذه القافلة من الشاحنات أمام هذه المنشأة ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية، وهي شيء لا نكاد نراه أبداً عند هذه المنشأة، التي نرصدها بدقة وبانتظام.

عُرضت صورة على الشاشة.

وعند هذه المنشأة الخاصة بالقذائف التسيارية، قبل أن تبدأ عمليات التفتيش بيومين كذلك، ظهرت خمس شاحنات كبيرة لنقل البضائع، ومعها الرافعة المحملة على شاحنة لتقوم بنقل القذائف.

رأينا هذا النوع من التنظيف الداخلي في قرابة ٣٠ موقعاً. وبعد هذا النشاط بأيام، اختفت المركبات والأجهزة التي سلطت عليها الضوء منذ برهة، وعاد الموقع إلى أنماط الحياة الطبيعية. ونحن لا نعلم تماما الأشياء التي كان العراق ينقلها، ولكن المفتشين كانوا على دراية فعلا بتلك المواقع، وبالتالي كان العراق يعرف أنهم سيأتون.

ويجب أن نسأل أنفسنا: لماذا نقَل العراق فجأة معدات من هذا القبيل قبل عمليات التفتيش لو كان حريصا على إظهار ما لديه أو ما ليس لديه؟ هل تتذكرون ما قيل في أول مكالمة هاتفية تم التنصت عليها، وتكلم فيها عراقيان عن ضرورة إخفاء ''مركبة معدلة'' عن المفتشين؟ إلى أين أخذ العراق كل هذه المعدات؟ ولماذا لم تُعرض على المفتشين؟

ورفض العراق أيضا السماح بأي رحلات استطلاع لطائرات يو - ٢ من شأنها إعطاء المفتشين فكرة أفضل عما كان يتم نقله قبل عمليات التفتيش وأثناءها وبعدها. وهذا الرفض بالسماح بهذا النوع من الاستطلاع يشكل انتهاكا مباشرا ومحددا للفقرة ٧ من منطوق قرارنا ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن صدام حسين ونظامه لا يحاولان إخفاء الأسلحة فحسب؛ بل يحاولان أيضا إخفاء البشر. إنكم تعرفون الحقائق الأساسية. العراق لم يمتثل لالتزاماته بالسماح بإمكانية الوصول فورا وبدون إعاقة وبدون قيود إلى جميع المسؤولين وغيرهم من الأشخاص كما يتطلب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

إن النظام لا يسمح بعقد المقابلات مع المفتشين إلا بوجود مسؤول عراقي – ''مُرافق''. وصرحت علناً المنظمة العراقية الرسمية المسؤولة عن تيسير عمليات التفتيش بما ينذر بالسوء أنه ''لا يوجد أحد مستعد'' لمغادرة العراق لإجراء مقابلات.

واتهم نائب الرئيس العراقي رمضان المفتشين بالقيام بعمليات تجسس– وهو تهديد مقنع بأن أي شخص يتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة يرتكب خيانة.

والعراق لم يف بالتزاماته بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بتقديم قائمة شاملة بالعلماء الذين اشتركوا في برامجه لأسلحة الدمار الشامل. وقائمة العراق كانت قائمة قديمة لم تتضمن سوى ٥٠٠ اسم بالرغم من أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة كانت قد وضعت في وقت سابق قائمة تتضمن ٣ ٥٠٠ اسم.

واسمحوا لي بأن أقول لكم ما قاله لنا عدد من المصادر البشرية.

إن صدام حسين قد شارك مباشرة في الجهد الرامي إلى منع المقابلات. ففي أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر، حذر صدام حسين كل العلماء العراقيين من العواقب الوخيمة التي سيواجهونها هم وعائلاتهم إذا أخبروا المفتشين بأي معلومات حساسة. وأُجبروا على التوقيع على وثائق يقرون فيها بأن الكشف عن معلومات أمر عقوبته الموت.

وقال صدام حسين أيضا إنه ينبغي إبلاغ العلماء بعدم الموافقة على مغادرة العراق. وأي واحد منهم يوافق على إجراء مقابلة خارج العراق سيعامل بوصفه جاسوسا. وهذا انتهاك للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، قبل عودة المفتشين مباشرة، صدر أمر إلى الخبراء العراقيين بالتوجه إلى مديرية الأمن الخاص لتلقي التدريب على مكافحة الاستخبارات. وركز التدريب على طرائق التهرب، وأساليب مقاومة الاستجواب، وكيفية خداع المفتشين.

وهذه ليست مزاعم. هذه حقائق تؤيدها مصادر عديدة – بعضها مصادر من أجهزة الاستخبارات في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، في منتصف كانون الأول/ديسمبر، حل عملاء استخبارات عراقيون محل خبراء أسلحة في إحدى المنشآت لخداع المفتشين بشأن العمل الذي كان جاريا هناك.

وبناء على أوامر من صدام حسين، أصدر مسؤولون عراقيون شهادة وفاة مزورة لأحد العلماء فتوارى عن الأنظار.

وفي منتصف كانون الثاني/يناير، صدرت أوامر إلى خبراء في منشأة ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل بالبقاء في منازلهم وعدم الذهاب إلى عملهم لتفادي مقابلة المفتشين. وكان لزاما على عمال في منشآت عسكرية عراقية أخرى لا تعمل في مشاريع الأسلحة غير المشروعة أن يحلوا محل العمال الذين أُرسلوا إلى ديارهم.

وتم وضع ١٢ خبيرا تحت الإقامة الجبرية – ليس في منازلهم، ولكن تم تجميعهم في واحد من ''بيوت الضيافة'' التابعة لصدام حسين.

والأمثلة تتواصل وتتواصل.

وكما توضح الأمثلة التي قدمتها لكم من فوري، تشير المعلومات والاستخبارات التي حصلنا عليها إلى جهد نشط ومنظم من جانب النظام العراقي لإخفاء المواد الأساسية والأشخاص الرئيسيين عن المفتشين مما يمثل انتهاكا مباشرا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وهذا النمط ليس مجرد نمط التعاون على مضض. وليس مجرد الافتقار إلى التعاون. إن ما نراه هو حملة متعمدة لمنع القيام بأي عمل تفتيشي ذي مغزى.

والفقرة ٤ من منطوق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، التي أمضينا وقتا طويلا في مناقشتها في الخريف الماضي، تنص بوضوح على أن "... تقديم ... بيانات زائفة أو إغفاله بعض الأمور" في البيانات و "... امتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذه سوف يُشكِّل" – والحقائق لا تحتاج إلى برهان – "خرقا ماديا آخر لالتزامات العراق". وقد صغناها بهذه الطريقة لكي نختبر العراق مبكرا – هل سيقدمون بيانات أمينة، وهل سيبدون منذ البداية استعدادا للتعاون مع المفتشين؟ لقد صغناها لتكون اختبارا مبكرا. ولكنهم رسبوا في ذلك الاختبار.

وبهذا المعيار – معيار الفقرة هذه من منطوق القرار – أعتقد أن العراق قد ارتكب خرقا ماديا آخر لالتزاماته. وأعتقد أن هذه النتيجة لا يمكن دحضها ولا يمكن إنكارها. لقد وضع العراق الآن نفسه في خطر التعرض للعواقب الوخيمة المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وهذه الهيئة تعرض نفسها لخطر فقدان أهميتها إذا سمحت للعراق بمواصلة تحدي إرادتها بدون أن تستجيب استجابة فعالة وفورية.

والمسألة المعروضة علينا ليست مسألة طول الوقت الذي نحن على استعداد لإعطائه للمفتشين لكي يشعروا بالإحباط نتيجة لعمليات الإعاقة العراقية، ولكن طول الوقت الإضافي الذي نحن على استعداد لتحمُّله حيال عدم امتثال العراق قبل أن نقول، بوصفنا مجلسا، وبوصفنا الأمم المتحدة: "كفى. كفى".

إن خطورة هذه اللحظة يضاهيها خطورة التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية للعالم.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى برامج الأسلحة الفتاكة تلك وأن أوضح لماذا هي أخطار حقيقية، وتشكل أخطارا على المنطقة وعلى العالم.

أولا، الأسلحة البيولوجية. لقد تكلمنا مرارا وتكرارا هنا عن الأسلحة البيولوجية. ومن قبيل الكلام التمهيدي وسرد التاريخ، أعتقد أن هناك مجرد ثلاث نقاط سريعة أحتاج إلى توضيحها.

أولا، تذكرون أن اللجنة الخاصة احتاجت إلى أربع سنوات طوال لانتزاع – أقول انتزاع – اعتراف من العراق بامتلاك أسلحة بيولوجية.

ثانيا، حينما اعترف العراق في نهاية المطاف بملكية هذه الأسلحة في عام ١٩٩٥، كانت الكميات هائلة. إن أقل من ملعقة صغيرة من الجمرة الخبيثة الجافة كانت موضوعة في ظرف أغلق مجلس شيوخ الولايات المتحدة في خريف عام ٢٠٠١. وقد أجبر ذلك عدة مئات من الأشخاص على تلقي علاج طبي عاجل وأدى إلى مقتل اثنين من عمال البريد، من جراء مجرد تلك الكمية – مجرد الكمية التي ذكرتها – التي كانت داخل الظرف.

إن العراق أعلن امتلاكه ٨ ٥٠٠ لتر من الجمرة الخبيثة، ولكن اللجنة الخاصة تقدر أن صدام حسين كان يمكنه أن ينتج ٢٥ ٠٠٠ لتر. وإذا تم تركيز هذه الكمية في شكل مجفف، فبإمكانها أن تكفي لملء عشرات الآلاف من الملاعق الصغيرة – وصدام حسين لم يحدد بصورة يمكن

التحقق منها مكان حتى ملعقة صغيرة واحدة من هذه المادة الفتاكة.

وهذه هي نقطتي الثالثة، وهي النقطة الرئيسية. لم يحدد العراقيون قط مكان جميع العناصر البيولوجية التي أقروا بملكيتها والتي نعلم أنهم يمتلكونها. ولم يحددوا قط مكان جميع المواد العضوية المستخدمة في صناعتها. ولم يحددوا مكان العديد من الأسلحة المحشوة بتلك العناصر، من قبيل قنابلهم من طراز آر - ٤٠٠.

هذه أدلة، وليست تخمينات. وهذه حقيقة. وهذه المعلومات جميعها موثقة جيدا. وقد أبلغ السيد بليكس المجلس أن العراق لم يقدم إلا النزر اليسير من الأدلة للتحقق من إنتاج الجمرة الخبيثة، ولم يقدم أدلة مقنعة على تدميرها. وينبغي ألا نشعر بالصدمة إذاً لو علمنا أنه منذ أجبر صدام حسين آخر المفتشين على الخروج في عام ١٩٩٨، حصلنا على الكثير من المعلومات التي تشير إلى أن العراق مستمر في إنتاج هذه الأسلحة.

وأحد أكثر الأمور الباعثة على القلق التي تبزغ من الملف السميك للمعلومات الذي لدينا عن أسلحة العراق البيولوجية وجود منشآت متحركة للإنتاج تستخدم في صناعة العناصر البيولوجية. واسمحوا لي أن أعرفكم على ملف الاستخبارات ذلك وأشاطركم المعلومات التي نعرفها من شهود عيان.

لدينا وصف مباشر لمصانع الأسلحة البيولوجية المتحركة على عجلات وعلى سكك حديد. وتنقل الشاحنات وعربات القطارات بسهولة وصممت بحيث تتفادى اكتشاف المفتشين لها. وفي غضون أشهر قليلة، يمكنها أن تنتج كمية من السموم البيولوجية تعادل كل الكمية التي ادعى العراق أنه أنتجها في السنوات السابقة لحرب الخليج.

وبالرغم من أن برنامج الإنتاج المتنقل قد بدأ في منتصف التسعينات من القرن الماضي، لم يكن لدى مفتشي الأمم المتحدة سوى تلميحات ضئيلة عنه. ولم يثبت وجوده إلا في عام ٢٠٠٠. ومصدره شاهد عيان - مهندس كيميائي عراقي عمل مشرفا على واحدة من تلك المرافق. وكان موجودا أثناء عمليات إنتاج العنصر البيولوجي. وكان موجودا أيضا في الموقع عندما وقعت حادثة في عام ١٩٩٨. ولقد مات ١٢ فنيا بسبب تعرضهم للعناصر البيولوجية.

وقال إنه حينما كانت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة موجودة في العراق، كان إنتاج عنصر الأسلحة البيولوجية يبدأ على الدوام في أيام الخميس عند منتصف الليل، لأن العراق اعتقد بأن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لن تقوم بعمليات التفتيش في اليوم المقدس عند المسلمين - ليلة الخميس ويوم الجمعة. وأضاف قائلا إن هذا الأمر هام لأن من غير الممكن تجزئة الوحدات أثناء عمليات الإنتاج، التي يتحتم إكمالها في مساء يوم الجمعة قبل أن يصل المفتشون. ويختبئ هذا المنشق حاليا في بلد آخر. ويعلم يقينا أن صدام حسين سيقتله لو عثر عليه.

ولقد ثبتت صحة ما ذكره شاهد العيان هذا عن مرافق الإنتاج المتنقلة هذه بإفادات من مصادر أخرى. والمصدر الثاني، مهندس مدني عراقي في موقف يمكنه من معرفة تفاصيل البرنامج، أكد وجود المرافق التي يمكن حملها على مقطورات. والمصدر الثالث، وهو أيضا في موقف يمكنه من المعرفة، أفاد في صيف عام ٢٠٠٢ بأن العراق صنع أنظمة إنتاج متنقلة تحمل في وحدات نقل بري - مقطورات وفي عربات السكك الحديد. أخيرا، المصدر الرابع، رائد عراقي منشق، أكد بأن لدى العراق مختبرات أبحاث بيولوجية متنقلة إضافة إلى مرافق الإنتاج التي ذكرتُها فيما تقدم.

عرضت صورة على شاشة.

لقد وضعنا رسما بيانيا استنادا إلى ما أفادت به مصادرنا عن هذه المرافق المتنقلة. تشاهدون هنا معامل محمولة على شاحنات وكذلك على عربات سكك حديد. وتتضمن الأوصاف التي قدمتها لنا مصادرنا على الخصائص التقنية المطلوبة لتلك المرافق تفاصيل كثيرة وغاية في الدقة.

عرضت صورة على شاشة.

وكما توضح هذه الرسوم استنادا إلى أوصاف مصادرنا، نستطيع أن نتعرف على أجهزة التخمير. وعلى الخزانات والمضخات وأجهزة الضغط والأجزاء الأخرى. ونعرف كيف يتصل بعضها ببعض لتؤلف كلاً واحدا. ونعرف كيف تعمل. ولدينا معرفة جيدة بالمنصات التي حملت عليها. وكما يوضح هذا الرسم البياني، يمكن إخفاء هذه المعامل بسهولة، إما بتحريك الشاحنات وعربات القطارات التي تبدو عادية على الطرق الرئيسية أو خطوط السكك الحديد العراقية التي يبلغ طولها آلاف الأميال، أو إيقافها في مرآب أو مستودع أو مكان آخر في شبكة الأنفاق والخنادق تحت الأرض.

ونحن نعرف أن لدى العراق على الأقل سبعة من المعامل المتنقلة هذه التي تنتج عناصر الأسلحة البيولوجية. إن المعامل التي تُحمل على الشاحنات هذه يضم كل واحد منها شاحنتين أو ثلاث شاحنات. وهذا يعني أن مرافق الإنتاج المتحركة قليلة جدا – ربما ١٨ شاحنة نعرف بها. وقد يكون هناك أكثر، ولكن تصوروا محاولة العثور على ١٨ شاحنة من بين آلاف الشاحنات التي تجوب طرق العراق كل يوم.

لقد أمضى المفتشون أربع سنوات حتى يتبينوا أن العراق يصنع عناصر بيولوجية. فما هي الفترة الزمنية التي سيمضيها المفتشون، حسب اعتقادكم، حتى يعثروا على واحدة من هذه الشاحنات الـ ١٨، دون أن يتقدم العراق بالمعلومات المفروض أن يقدمها عن هذا النوع من القدرات؟

هذه مرافق معقدة. وعلى سبيل المثال، يمكن لهذه المرافق أن تنتج الجمرة الخبيثة والعنصر التوكسيني المسبب للتسمم الغذائي الحاد. وفي الحقيقة، يمكن لهذه المرافق أن تنتج قدرا كافيا من العنصر البيولوجي الجاف في شهر واحد لقتل آلاف مؤلفة من الناس. والعنصر الجاف من هذا النوع أخطر العناصر فتكا بالبشر.

في عام ١٩٩٨، اتفق خبراء الأمم المتحدة على أن العراقيين قد بلغوا مرحلة الكمال في تقنيات التجفيف لاستخدامها في برامج هذه الأسلحة البيولوجية. والآن سخَّر العراق هذه الخبرة في مجال التجفيف لمرافق الإنتاج المتنقلة هذه.

ونعرف من اعترافات العراق السابقة أنه نجح في تطوير أسلحة مزودة لا بالجمرة الخبيثة فحسب، بل أيضا بعناصر بيولوجية أخرى، بما في ذلك العنصر البيولوجي التوكسيني المسبب للتسمم الغذائي الحاد ومادة الأفلاتوكسين (سم الفطريات) ومادة الرايسين. بل إن جهود العراق في مجال البحوث لم تتوقف عند ذلك الحد. لقد بحث صدام حسين في عشرات العناصر البيولوجية التي تسبب أمراضا من قبيل غاز الغنغرينا، والطاعون، وحمى التيفوس، والكزاز، والكوليرا، وجدري الجمال، والحمى النزفية. ولديه أيضا المواد التي يستطيع بواسطتها أن يطور مرض الجدري.

وطور النظام العراقي أيضا طرقا لنشر عناصر بيولوجية سامة، على نطاق واسع، وبصورة عشوائية. حتى في إمدادات المياه. وفي الهواء. ولدى العراق، على سبيل المثال، برنامج لتعديل خزانات الوقود لطائرات الميراج. وشريط الفيديو هذا لتحليق تجريبي، حصلت عليه اللجنة الخاصة للأمم المتحدة قبل سنوات، يبين طائرة ميراج عراقية من طراز إف – ١. لاحظوا الرذاذ الخارج من أسفلها. هذه

كمية مقدارها ٢٠٠٠ لتر من الجمرة الخبيثة الزائفة ترشها الطائرة النفاثة.

عرض شريط فيديو على شاشة.

وفي عام ١٩٩٥، أخبر الضابط العراقي مجاهد صالح عبد اللطيف المفتشين بأن العراق اعتزم تحميل خزانات الرش في طائرات الميغ - ٢١ التي حولت إلى مركبات جوية غير مأهولة. وتشكل المركبات الجوية غير المأهولة المزودة بخزانات الرش طريقة مثالية لبدء هجوم إرهابي باستخدام أسلحة بيولوجية. واعترف العراق بأنه صنع أربعة خزانات رش، ولكنه لم يقدم حتى اليوم دليلا مقنعا على أنه قام بتدميرها - الدليل الذي طلبه المجتمع الدولي.

ليس ثمة شك في أن صدام حسين لديه أسلحة بيولوجية والقدرة على إنتاج كميات وكميات منها. ولديه القدرة على رش هذه السموم والأمراض الفتاكة بطرق تؤدي إلى الموت بأعداد هائلة والدمار بصورة خطيرة.

وإذا كانت الأسلحة البيولوجية مروعة، فإن الأسلحة الكيميائية قاسية بنفس القدر. لقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش معظم هذه المعلومات بالفعل، وهي موثقة لنا جميعا في تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة عن هذا الموضوع في عام ١٩٩٩. دعوني أمهد لعرض الموضوع بذكر ثلاث نقاط يتعين علينا جميعا أن نأخذها في الحسبان.

أولا، استخدم صدام حسين هذه الأسلحة المروعة - ضد بلد آخر وضد شعبه هو. وفي الحقيقة، لا تتوفر لأي بلد، في تاريخ الأسلحة الكيميائية، خبرة ميدانية في استخدام الأسلحة الكيميائية، منذ الحرب العالمية الأولى، أكبر من خبرة عراق صدام حسين.

ثانيا، وعلى غرار الأسلحة البيولوجية، لم يبلغ صدام حسين على الإطلاق عن كميات هائلة من الأسلحة الكيميائية: ٥٥٠ قذيفة مدفعية بها غاز الخردل، و ٣٠٠٠٠ ذخيرة فارغة، وعدد من السلائف يكفي لزيادة مخزوناته لتصل إلى ٥٠٠ طن من العناصر الكيميائية. وإذا بحثنا في فئة واحدة فقط من الأسلحة المفقودة - ٦٥٠٠ قنبلة من الحرب الإيرانية - العراقية - تقول لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بأن كمية العناصر الكيميائية فيها ستصل إلى ١٠٠٠ طن تقريبا. ولم يبلغ حتى الآن عن هذه الكميات من الأسلحة الكيميائية. لقد قال السيد بليكس ساخرا إن ”غاز الخردل ليس مربى. المفروض أن يعرف المرء ماذا صنع به“. ونعتقد بأن صدام حسين يعرف ماذا صنع به، ولم يبرئ ساحته أمام المجتمع الدولي. ولدينا دليل على وجود هذه الأسلحة في الماضي. ولكن العراق لم يقدم لنا دليلا على أنها دمرت أو على مكان وجودها. وهذا ما ننتظره حتى الآن.

النقطة الثالثة: هي أن سجل العراق بشأن الأسلحة الكيميائية حافل بالأكاذيب. لقد مضت سنوات قبل أن يعترف العراق بأنه أنتج أربعة أطنان من غاز الأعصاب المميت في اكس (VX). إن نثر قطرة واحدة من مادة في اكس على الجلد ستقتل في ظرف دقائق. أربعة أطنان! ولم يصدر الاعتراف إلا بعد أن حصل المفتشون على وثائق كنتيجة لتصريح المنشق الراحل كمال حسين، صهر صدام حسين. وحصلت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة أيضا على دليل جنائي بأن العراق أنتج عنصر في اكس وزود أسلحة به لاستخدامها. ومع ذلك، يواصل العراق حتى الوقت الحاضر، إنكار استخدامه مادة في اكس في الأسلحة. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير أبلغت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش هذا المجلس بأن لديها معلومات تتعارض مع ما ذكره العراق بشأن برنامجه لمادة في اكس.

نعرف أن العراق قد وضع أجزاء رئيسية من بنيته الأساسية للأسلحة الكيميائية غير المشروعة ضمن صناعاته

المدنية المشروعة. وبالنسبة إلى كل ما يبدو للعيان - وحتى للخبراء - تبدو هذه البنية الأساسية وكأنها عملية مدنية عادية. ويمكن أن يسير الإنتاج غير المشروع والإنتاج المشروع في آن واحد. أو على أقل تقدير، يمكن أن تتحول هذه البنية الأساسية للاستخدام المزدوج من الاستخدام السري إلى الإنتاج التجاري والعودة مرة أخرى. ولا يحتمل أن تؤدي عمليات التفتيش هذه - ولا يحتمل أن تؤدي أي عمليات تفتيش على تلك المرافق - إلى اكتشاف أي شيء محظور، خاصة إذا كان هناك إنذار مبكر بأن عمليات التفتيش قادمة. ومما يمكن وصفه بالعبقرية، أو العبقرية الشريرة، أن العراقيين صمموا برامج أسلحتهم الكيميائية عمدا كي ما تُفتش. إنها بنية أساسية في باطنها عذر التبرئة.

وتحت ستار البنية الأساسية للاستخدام المزدوج، بذل العراق جهدا لإعادة تشكيل مرافقه التي ارتبطت ارتباطا وثيقا في الماضي ببرنامجه لتطوير وإنتاج أسلحة كيميائية. وعلى سبيل المثال، قام العراق بإعادة بناء أجزاء رئيسية من المنشأة الحكومية الطارق. وتضم الطارق منشآت صممت خصيصا لبرنامج العراق للأسلحة الكيميائية وتُوَظَّف فيها شخصيات رئيسية من البرامج السابقة.

هذا هو الهدف الإنتاجي لبرنامج الأسلحة الكيميائية التي يطورها صدام. فماذا عن هدف وسائل الإيصال؟ سأعرض عليكم جزءا صغيرا من المجمَّع الكيميائي المسمى المُسيِّب، وهو موقع دأب العراق على استخدامه لسنوات ثلاث على الأقل في شحن الأسلحة الكيميائية من منشآت الإنتاج إلى الميدان.

عرضت صورة على شاشة.

في أيار/مايو ٢٠٠٢، صورت سواتلنا النشاط غير العادي في هذه الصورة. وهنا، نرى عربات الشحن مرة أخرى في هذه النقطة المعدة لإعادة الشحن، ويمكننا أن نرى أنه ترافقها عربة للتطهير ذات صلة بنشاط يتعلق بالأسلحة البيولوجية أو الكيميائية. وما يجعل هذه الصورة هامة أن مصدرا إنسانيا قد أثبت أنه تمت عملية نقل أسلحة كيميائية في هذا الموقع آنذاك. إذا، ليس الأمر مجرد صورة، وليس مجرد شخص شاهد الصورة، بل هي الصورة التي اقترنت بمعرفة شخص لتثبت الحالة.

عرضت صورة على شاشة.

وهذه صورة للموقع، التقطت بعد شهرين، في تموز/يوليه، لا تظهر الموقع السابق فحسب - وهو الشكل الظاهر في الوسط أعلى الصورة ويبدو أثر الجرافات على مقربة منه - بل تظهر أيضا أن الموقع السابق وكل المواقع الأخرى المحيطة به قد حُفِرَت بالجرافات ثم سويت بالأرض تماما. وقد أزيلت التربة. أزال العراقيون حرفيا قشرة الأرض من قطاعات كبيرة من هذا الموقع بغية إخفاء الأدلة على وجود أسلحة كيميائية، التي كان يمكن أن تتخلف هناك من سنوات نشاط الأسلحة الكيميائية.

ولدعم برامج الأسلحة البيولوجية والكيميائية الفتاكة، يشتري العراق المواد التي يحتاجها من شتى أنحاء العالم، مستخدما شبكة سرية واسعة النطاق. وما نعرفه يأتي أساسا من تنصت على اتصالات ومن أشخاص في مواقع تتيح لهم معرفة الحقائق. وتتضمن جهود العراق لتأمين المشتريات: معدات يمكنها أن تُصَفي وتفصل كائنات متناهية الدقة ومواد تُكسينية ذات صلة بالأسلحة البيولوجية، ومعدات يمكن استخدامها في تركيز المُعامل الكيميائي، ووسائط نمو يمكن أن تستخدم في مواصلة إنتاج الجمرة الخبيثة وسم البوتولينوم، ومعدات تعقيم للمختبرات، ومفاعلات مبطنة بالزجاج ومضخات خاصة يمكن أن تتعامل مع سلائف وعناصر كيميائية تسبب التآكل، وكميات كبيرة من مادة كلوريد الثيونيل، وهي من سلائف

مُعَامل غاز الأعصاب والغاز المُنَفِّط، بالإضافة إلى مواد كيميائية أخرى، مثل كبريت الصوديوم، وهو عنصر هام من سلائف غاز الخردل.

الآن، بالطبع، سيجادل العراق بأن هذه المواد يمكن أيضا أن تستخدم في أغراض مشروعة. ولكن، إذا كان ذلك صحيحا، لماذا يتعين علينا أن نعرف بوجودها من التنصت على اتصالات وبتعريض حياة عملاء من البشر للخطر؟ وإذا كان تاريخ الأسلحة البيولوجية والكيميائية لدى العراق موثق جيدا، لماذا يتعين على أي أحد منا أن يفترض براءة العراق حتى تثبت إدانته؟ أنا لا أفترض ذلك، وأنتم أيضا لن تفترضوا ذلك بعد أن تستمعوا إلى المحادثة التالية التي تم التنصت عليها.

قبل أسابيع قليلة، تنصتنا على محادثة بين قائدين في الفرقة الثانية في الحرس الجمهوري العراقي. أحد القائدين سيعطي تعليمات للآخر. ستسمعون، في سياق المحادثة، أنه يريد أن يتأكد من أن الشخص الآخر يسمعه بوضوح، حيث يكرر ما يقول حتى يتأكد من أنه قد دَوَّن واستوعب ما قاله تماما. اسمعوا:

أدير تسجيل صوتي، بالعربية، في قاعة المجلس، مقترنا بترجمة إلى الانكليزية على شاشة قدمها وفد الولايات المتحدة.

(نص حرفي لتسجيل بالعربية)

أ: آلو.

ب: آلو.

أ: آلو.

ب: تؤمر سيدي.

أ: آلو.

ب: نقيب إبراهيم، سيدي.

أ: نقيب إبراهيم، إيش لونك؟

ب: الله يسلمك، سيدي.

أ: أيش لون صحتك؟

ب: الله يحفظك.

أ: أيش لون أخبارك؟

ب: بخير، الحمد لله سيدي.

أ: نقيب إبراهيم.

ب: نعم، سيدي.

أ: اكتب يمّك.

ب: طيب، طيب.

[فترة توقف]

ب: آلو.

أ: ألو.

ب: تؤمر، سيدي.

أ: مرحبا. إبراهيم؟

ب: نعم سيدي.

أ: نقيب إبراهيم؟

ب: وياك، وياك سيدي.

أ: رفع –

ب: رفع –

أ: عبارة –

ب: عبارة –

أ: عوامل الأعصاب –

ب: عوامل الأعصاب –

أ: أينما وردت –

ب: أينما وردت –

أ: في التعليمات اللاسلكية.

ب: في التعليمات –

أ: اللاسلكية –

ب: اللاسلكية –

أ: زين؟

ب: صار، سيدي.

السيد باول (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): فلنستعرض بعض البنود التي انتقيناها من هذه المحادثة. ضابطان يتبادلان الكلام عبر جهاز اللاسلكي يريدان ألاَّ يُساء فهم أي شيء: ''رفع.'' – ''رفع.'' – ''عبارة.'' – ''عبارة – سمعت.'' – ''عوامل الأعصاب.'' – ''عوامل الأعصاب.'' – ''أينما وردت.''– ''سامع – أينما وردت.'' – ''في التعليمات اللاسلكية.'' – ''في التعليمات.'' – ''تصحيح – كلا – في التعليمات اللاسلكية.'' – ''اللاسلكية – سمعتها''.

لماذا يُكررها بتلك الطريقة؟ ولماذا يُلح في التأكيد على أن هذا قد فُهِم، ولماذا شدد على أنها تعليمات لاسلكية؟ لأن الضابط الأقدم يخشى أن أحدا ربما كان يتنصت. حسنا، كان هناك من يفعل ذلك. ''عوامل الأعصاب – كف عن الكلام عنها. إنهم يتنصتون علينا. لا تعطي أي دليل على أن لدينا هذه العوامل الرهيبة''. لكننا نعرف أنها لديهم، وهذا النوع من المحادثة يؤكد ذلك.

إن تقديراتنا المتحفظة تشير إلى أن لدى العراق اليوم مخزونا يتراوح من ١٠٠ إلى ٥٠٠ طن من عناصر الأسلحة الكيميائية. وهذا يكفي لملء ١٦ ٠٠٠ صاروخ ميداني. وحتى التقدير الأدنى، أو الـ ١٠٠ طن من تلك العناصر، سيمكن صدام حسين من التسبب في خسائر بشرية جماعية في مساحة تمتد لأكثر من ١٠٠ ميل مربع من الأراضي– أي ما يعادل نحو خمسة أمثال مساحة منهاتن.

واسمحوا لي أن أذكركم بالرؤوس الحربية الكيميائية من عيار ١٢٢ ملليمتر التي عثر عليها مفتشو الأمم المتحدة مؤخرا. فهذا الاكتشاف يمكن تماما، كما لوحظ، أن يكون ''رأس جبل الجليد المغمور''. والسؤال المطروح أمامنا جميعا، أيها الأصدقاء، هو متى سنرى باقي الجبل؟

صدام حسين لديه أسلحة كيميائية. وصدام حسين استخدم هذا النوع من الأسلحة. وصدام حسين لا يتردد في استخدامها مرة أخرى – ضد جيرانه وضد شعبه. ولدينا مصادر أبلغتنا أنه قد أذن مؤخرا لقادته الميدانيين باستخدامها. وما كان له أن يصدر هذه الأوامر لو لم تكن لديه الأسلحة أو النية لاستخدامها.

كما أن لدينا مصادر تقول لنا إنه، منذ الثمانينيات، يستخدم نظام صدام البشر حقل تجارب لإتقان تطوير أسلحته البيولوجية أو الكيميائية. وقال لنا مصدر إن أكثر من ١ ٦٠٠ من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام قد نقلوا في عام ١٩٩٥ إلى وحدة خاصة لهذه التجارب. ورأى شاهد عيان السجناء وقد قيدوا في أسرَّتهم، وأجريت عليهم التجارب، بينما كان الدم ينزف من حول أفواه الضحايا، وقد تم تشريح الجثث للتأكد من وجود الآثار عليها. إن تجرد صدام حسين من الإنسانية لا يعرف حدودا.

أنتقل الآن إلى الأسلحة النووية. ليست لدينا مؤشرات تفيد بأن صدام حسين قد تخلى يوما عن برنامجه

للأسلحة النووية. خلافا لذلك، لدينا إثباتات لأكثر من عقد بأنه لا يزال عازما على الحصول على أسلحة نووية. ولكي نقدر التحدي الذي يواجهنا اليوم، تقديرا كاملا، علينا أن نتذكر أنه في عام ١٩٩١، قام المفتشون بتفتيش المنشآت النووية العراقية الرئيسية للمرة الأولى، و لم يجدوا شيئا يستدل منه أن لدى العراق برنامجا للأسلحة النووية. ولكن، وفقا للمعلومات التي قدمها المنشقون، وفي أيار/مايو ١٩٩١، افتضحت كذبة صدام حسين.

وفي حقيقة الأمر، لدى صدام برنامج سري كبير للأسلحة النووية غطى عديدا من الأساليب المختلفة لتخصيب اليورانيوم، بما في ذلك، فصل النظائر المشعة بالطرق الكهرومغناطيسية، والطرد المركزي الغازي والانتشار الغازي. ونقدر بأن هذا البرنامج غير المشروع كلف العراقيين عدة بلايين من الدولارات. ومع ذلك، لا يزال العراق يقول للوكالة الدولية للطاقة الذرية إنه ليس لديه برنامج للأسلحة النووية. ولو لم يُوقَف العراق، لكان قد أنتج قنبلة نووية بحلول عام ١٩٩٣، وهو تاريخ يسبق بسنوات أسوأ التقديرات فيما قبل الحرب. وفي عام ١٩٩٥، وحسب رواية منشق آخر فر من العراق، وجدنا أنه، بعد غزوه للكويت، بدأ صدام حسين برنامجا مكثفا لبناء سلاح نووي بدائي، منتهكا بذلك التزامات العراق إزاء الأمم المتحدة.

إن صدام حسين يمتلك بالفعل اثنين من المكونات الثلاثة الرئيسية اللازمة لبناء قنبلة نووية. لديه كادر من العلماء النوويين ذوي الخبرة، ولديه تصميم للقنبلة. ومنذ عام ١٩٩٨، تركزت جهوده لإعادة بناء برنامجه النووي على الحصول على المكون الثالث والأخير، وهي المادة الانشطارية بكمية تكفي لإنتاج انفجار نووي. ولإنتاج المادة الانشطارية، يحتاج إلى تطوير قدرة لتخصيب اليورانيوم.

إن صدام حسين عازم على الحصول على القنبلة النووية. إنه عازم على ذلك لدرجة جعلته يكرر محاولاته السرية للحصول على أنابيب الألومنيوم ذات المواصفات العالية من ١١ بلدا مختلفا – حتى بعد استئناف عمليات التفتيش.

عرضت صورة على شاشة.

وهذه الأنابيب تسيطر عليها مجموعة الموردين النوويين لأنها يمكن أن تستخدم كطارد مركزي لتخصيب اليورانيوم.

وقد سمع الجميع الآن عن هذه الأنابيب، ونعلم جميعا أن الآراء تختلف حولها. ويدور الجدل حول الغرض منها. ويعتقد معظم خبراء الولايات المتحدة أنها تستخدم كدوارات في أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في إثراء اليورانيوم. وهناك خبراء آخرون والعراقيون أنفسهم يقولون إنها تستخدم في الواقع لإنتاج أجزاء الصاروخ المخصص لإطلاق الأسلحة التقليدية – أي صاروخ إطلاق متعدد الأغراض. واسمحوا لي أن أخبركم بالشيء الذي لا يثير الجدل حول هذه الأنابيب. أولا، جميع الخبراء الذين حللوا الأنابيب التي في حوزتنا، يتفقون على أنه يمكن تكييفها لأغراض الطرد المركزي. ثانيا، إن العراق لم يكن له أن يشتريها لأي غرض كان، فهي محظورة بالنسبة للعراق.

ولست خبيرا في أنابيب الطرد المركزي، ولكنني بصفتي عسكريا قديما، يمكنني أن أخبركم ببعض المعلومات. أولا، أعتقد أنه من الغريب أن تصنع هذه الأنابيب بمعايير متانة تتجاوز بكثير معايير الولايات المتحدة المقارنة للصواريخ. وربما كان مستوى العراقيين في تصنيع أسلحتهم التقليدية أعلى من مستوانا، ولكنني لا أعتقد ذلك. ثانيا، لقد قمنا فعلا بفحص أنابيب، ثم الاستيلاء عليها سرا من عدة شحنات مختلفة قبل وصولها إلى بغداد. وما نلاحظه في هذه

الشحنات المختلفة هو تدرجها إلى مستويات أعلى وأعلى من المواصفات، وكانت آخر شحنة منها أنابيب ذات طلاء مؤنود يكسو أسطحها الداخلية والخارجية شديدة الملاسة. فما الذي يجعلهم يواصلون صقل المواصفات، ولماذا يتكبدون كل هذا العناء، لتصنيع شيء، لو كان صاروخا مثلا، سيتحول في الحال إلى شظايا بمجرد انفجاره؟

أنابيب الألومنيوم عالية المتانة ليست سوى جزء من القصة. فلدينا أيضا معلومات استخبارية من مصادر متعددة تفيد بأن العراق يحاول الحصول على قطع مغناطيسية وأجهزة توازن عالية السرعة. وكلاهما يمكن استخدامه في برنامج الطرد المركزي الغازي لإثراء اليورانيوم. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ تفاوض المسؤولون العراقيون مع مؤسسات في رومانيا والهند وروسيا وسلوفينيا، لشراء مصنع لإنتاج المغناطيس. وكان العراق يريد المصنع لإنتاج قطع مغناطيسية يتراوح وزنها بين ٢٠ و ٣٠ غراما. وهو نفس وزن القطع المغناطيسية التي كانت تستخدم في برنامج العراق للطرد المركزي الغازي قبل حرب الخليج. وهذا المثال، باقترانه بالأنابيب، ما هو إلا مؤشر آخر على أن العراق يحاول إعادة بناء برنامجه للأسلحة النووية. والمراسلات التي تم اعتراضها في الفترة من منتصف عام ٢٠٠٠ حتى الصيف الماضي، تؤكد أن الشركات العراقية الرائدة سعت إلى شراء آلات يمكن استخدامها في موازنة دوارات الطرد المركزي الغازي. وكانت إحدى هذه الشركات أيضا ضالعة في محاولة فاشلة، في عام ٢٠٠١، لتهريب أنابيب ألومنيوم إلى العراق.

وسيظل الناس يتجادلون حول هذه القضية، ولكنني لا أشك فيها على الإطلاق. فمحاولات الشراء غير المشروعة هذه تؤكد أن صدام حسين يركز تماما على الحصول على الحلقة المفقودة في برنامجه للأسلحة النووية – أي القدرة على إنتاج المواد الانشطارية. وكان أيضا منهمكا في محاولة الاحتفاظ بالعناصر الرئيسية الأخرى من برنامجه النووي، وخاصة ملاكه من العلماء الرئيسيين.

ومن الجدير بالذكر أن صدام حسين، خلال الشهور الـ ١٨ الماضية، أصبح يركز اهتماما شخصيا متزايدا على العلماء النوويين القمة في العراق، وهم مجموعة من العلماء وتطلق عليهم الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة ”المجاهدون النوويون“. وهو يحضهم بانتظام ويمتدحهم على تقدمهم. التقدم نحو أي هدف؟ لقد طلب مجلس الأمن – هذا المجلس – منذ زمن بعيد من العراق أن يوقف كل أنشطته النووية أيا كان نوعها.

وأود أن أتكلم الآن عن المنظومات التي يطورها العراق لإطلاق أسلحة الدمار الشامل، وبالذات القذائف التسيارية التي يملكها العراق وطائراته التي تطير بدون طيار.

وأبدأ بالقذائف. نتذكر جميعا أن هدف صدام حسين قبل حرب العراق كان امتلاك القذائف التي لا تقطع مئات الكيلومترات فحسب، بل آلاف الكيلومترات. فلم يكن يريد ضرب جيرانه فقط بل أيضا الدول التي تبعد كثيرا عن حدوده. ومع أن المفتشين دمروا معظم القذائف التسيارية المحظورة، فالعديد من التقارير الاستخبارية الواردة خلال العقد الماضي من مصادر داخل العراق، تبين أن صدام حسين لا يزال يحتفظ بقوة سرية تصل إلى عدة عشرات من قذائف سكود التسيارية المتنوعة، التي يتراوح مداها بين ٦٥٠ كيلومترا و ٩٠٠ كيلومتر. ونحن نعرف من مصادر استخبارية ومن اعترافات العراق نفسه، أن قذائف العراق التسيارية ”المسموح بها“ زعما، وهي الصمود – ٢ والفاتح، تنتهك حد الـ ١٥٠ كيلومترا الذي سمح به مجلس الأمن في قراره ٦٨٧ (١٩٩١). فهذه إذا منظومات محظورة.

كما أبلغت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، أن العراق استورد بصورة غير قانونية ٣٨٠ محركا

من محركات الصواريخ سام – ٢ (SA-2)، والتي يرجح أنها تستخدم للصمود ٢. وهذا الاستيراد كان غير قانوني لأسباب ثلاثة: القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يحظر جميع الشحنات العسكرية إلى العراق؛ ولجنة الأمم المتحدة الخاصة حظرت على وجه التحديد استخدام هذه المحركات في القذائف سطح – سطح؛ وأخيرا، وكما أشرنا منذ قليل، فإنها تستخدم لمنظومة يتجاوز مداها حد الـ ١٥٠ كيلومترا المسموح به. والأسوأ من هذا وذاك، أن بعض هذه المحركات تم الحصول عليه في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أي بعد أن اتخذ هذا المجلس القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

عرضت صورة على شاشة.

وما أريد منكم أن تعرفوه اليوم هو أن العراق لديه برامج تستهدف إنتاج قذائف تسيارية تطير ١٠٠٠ كيلومتر. وأحد هذه البرامج يسعى إلى تطوير قذيفة تعمل بالوقود السائل، وتستطيع أن تقطع مسافة تزيد على ١٢٠٠ كيلومتر. ويمكنكم، كما يمكنني، أن نعرف من هذه الخريطة من الذي سيتعرض للخطر من هذه القذائف.

عرضت صورة على شاشة.

وكجزء من هذه المحاولة – وهذا دليل صغير آخر – قام العراق ببناء منصة لتجريب المحركات، أكبر من أية منصة بناها من قبل. ولاحظوا الفرق الجذري بين حجم منصة التجريب على اليسار – وهي القديمة – وحجم المنصة الجديدة على اليمين. ولاحظوا أنبوب العادم الكبير، وهو المكان الذي يخرج منه اللهب الآتي من المحرك. وأنبوب العادم في منصة التجارب التي تظهر على اليمين أطول خمس مرات من ذلك الذي يظهر على اليسار، والذي كان يستخدم للقذائف القصيرة المدى. ومن الواضح أن المنصة التي على اليمين مصممة للقذائف البعيدة المدى التي يمكن أن تطير ١٢٠٠ كيلومتر. وقد أخذت هذه الصورة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومنذ ذلك التاريخ، تم استكمال منصة التجريب وغطيت بسقف حتى يتعذر، عن طريق السواتل، رؤية ما يحدث تحتها.

إن نوايا صدام حسين لم تتغير على الإطلاق. فهو لا يطور هذه القذائف بغرض الدفاع عن النفس. إنها قذائف يريدها العراق لإبراز قوته وللتهديد بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية ولاستخدامها، وكذلك الرؤوس الحربية النووية، إذا سمحنا له.

عرضت صورة على شاشة.

أنتقل الآن إلى مسألة الطائرات بدون طيار. لقد عمل العراق على تطوير مجموعة متنوعة من هذه الطائرات، على مدى أكثر من عقد. وهذا مثال واضح على ما يمكن أن يكون عليه شكل طائرة بدون طيار. وقد تضمن هذا الجهد محاولات لتعديل الطائرة ميغ ٢١، لتطير بدون طيار، وكذلك الطائرة المسماة لـ – ٢٩ التي حقق فيها قدرا أكبر من النجاح. لكن العراق لا يركز حاليا على هاتين الطائرتين بقدر تركيزه على استحداث وتجريب طائرات أصغر حجما من هذا النوع.

وهذا النوع من الطائرات مناسبا تماما لإطلاق الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهناك أدلة استخبارية وافية تثبت أن العراق كرس الكثير من الجهد لاستحداث وتجريب أجهزة للرش يمكن تكييفها لكي تستخدم في الطائرات بدون طيار. وفي المعلومات القليلة التي أخبرنا فيها صدام حسين عن تلك الطائرات، لم يقل لنا الحقيقة. وأحد تلك الأكاذيب توضحه وتفنده بشكل صارخ المعلومات الاستخبارية التي جمعناها يوم ٢٧ حزيران/يونيه من العام الماضي.

عرضت صورة على شاشة.

ووفقا للإعلان المقدم من العراق في ٧ كانون الأول/ديسمبر، لا يتجاوز مدى ما يحوزه من طائرات بدون

طيار ٨٠ كيلومترا، ولكننا تتبعنا واحدة من أحدث طائرات العراق بدون طيار، في طلعة تجريبية قطعت فيها مسافة ٥٠٠ كيلومتر بدون توقف، وبطيار آلي، في مضمار السباق الذي وصفناه هنا. وهذه التجربة لا تتجاوز مسافة الـ ١٥٠ كيلومترا فحسب، التي سمحت بها الأمم المتحدة، بل إنها أيضا لم تُذكر في إعلان العراق الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وظلت تلك الطائرة تدور وتدور حول هذه الحلقة حتى تبين أن مداها الذي يزعم أنه ٨٠ كيلومترا، هو في واقع الأمر ٥٠٠ كيلومتر وبطيار آلي وبدون إعادة تزويدها بالوقود. وفي هذا انتهاك لجميع التزامات العراق بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

الروابط التي نشأت في السنوات العشر الماضية بين برنامج العراق للطائرات بدون طيار، وبين عناصر الحرب البيولوجية والكيميائية، تشكل لنا مصدر قلق عميق. فالعراق يمكنه أن يستخدم هذه الطائرات الصغيرة بدون طيار، والتي لا تزيد المسافة بين طرفي جناحيها على بضعة أمتار، في إيصال العوامل البيولوجية إلى جيرانه، أو، في حالة نقلها، إلى بلدان أخرى بما فيها الولايات المتحدة.

إن المعلومات التي عرضتها عليكم عن هذه الأسلحة الرهيبة وعن استمرار العراق في الاستخفاف بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، ترتبط بموضوع أريد الآن أن أنفق فيه بعض الوقت؛ وهو موضوع الإرهاب. إن قلقنا لا يقتصر على أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة هذه، بل إنه يتعلق أيضا بالطريقة التي يمكن أن تصل بها تلك الأسلحة غير المشروعة إلى الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، الذين لا يتورعون عن استخدام تلك الأجهزة ضد الأبرياء في كل مكان من العالم.

إن العلاقة بين العراق والإرهاب قائمة منذ عقود. وتدرب بغداد أعضاء جبهة تحرير فلسطين على الأسلحة الصغيرة والمتفجرات. ويستخدم صدام جبهة تحرير فلسطين في إيصال الأموال إلى أسر المفجرين الانتحاريين الفلسطينيين لإطالة الانتفاضة. وليس سرا أن استخبارات صدام اشتركت في عشرات الهجمات أو محاولات الاغتيال في التسعينات.

ولكن ما أريد أن أوجه انتباهكم إليه اليوم هو هذه الصلة التي يمكن أن تكون أكثر شؤما بين العراق وشبكة القاعدة الإرهابية - صلة تجمع بين المنظمات الإرهابية الكلاسيكية وأساليب القتل الحديثة.

إن العراق اليوم يؤوي شبكة إرهابية مهلكة يترأسها أبو مصعب الزرقاوي، وهو مساعد ومعاون لأسامة بن لادن وللقائمين مقامه في زعامة القاعدة. إن الزرقاوي، وهو فلسطيني مولود في الأردن، قاتل في الحرب الأفغانية قبل أكثر من عقد. ولدى عودته إلى أفغانستان عام ٢٠٠٠، أشرف على أحد معسكرات تدريب الإرهابيين. وكان أحد تخصصاته، وأحد تخصصات ذلك المعسكر، هو السموم. وعندما أطاح تحالفنا بالطالبان، ساعدت شبكة الزرقاوي في إنشاء مركز ومعسكر للتدريب على السموم والمتفجرات. ويقع ذلك المعسكر في الجزء الشمالي الشرقي من العراق.

عُرضت صورة على شاشة.

إنكم تشاهدون صورة لذلك المعسكر.

هذه الشبكة تعلّم رجالها كيف ينتجون غاز الرايسين وغازات أخرى. اسمحوا لي أن أذكركم كيف يعمل غاز الرايسين. إن تناول مقدار ضئيل من الرايسين - تصور مقدارا ضئيلا من الملح - في الطعام يسبب صدمة، يليها فشل في الدورة الدموية. ثم تحدث الوفاة خلال ٧٢ ساعة، ولا ترياق له، لا يوجد له علاج.

إن الذين يساعدون في إدارة ذلك المعسكر هم معاونو الزرقاوي، وهم يعملون في المناطق الكردية الشمالية التي لا تخضع لسيطرة عراق صدام حسين. ولكن يوجد

لبغداد عميل على أعلى مستوى لدى المنظمة المتطرفة أنصار الإسلام، التي تسيطر على هذا الركن من العراق. وفي عام ٢٠٠٠، عرض هذا العميل على القاعدة ملاذا آمنا في المنطقة. وبعد أن طردنا القاعدة من أفغانستان، قبل بعض من أعضائها بذلك الملاذ الآمن. وهم ما زالوا هناك حتى اليوم.

ولا تقتصر أنشطة الزرقاوي على ذلك الركن الصغير من شمال شرقي العراق. فلقد سافر الزرقاوي إلى بغداد في أيار/مايو ٢٠٠٠ للعلاج، وبقي في العاصمة العراقية مدة شهرين حتى يتعافى ويتمكن من أن يقاتل مرة أخرى. وخلال إقامته في بغداد، أتى إليها أكثر من عشرين متطرفا وأقاموا هناك قاعدة عمليات. والمرتبطون بالقاعدة هؤلاء ينسقون الآن حركة أفراد وأموال وإمدادات شبكته إلى داخل العراق وفي كل أرجائه، ويعملون الآن بحرية في العاصمة منذ أكثر من ثمانية شهور.

وينكر المسؤولون العراقيون وجود علاقات بالقاعدة. وهذا الإنكار ببساطة لا يعتد به. في العام الماضي، تشدق أحد المرتبطين بالقاعدة فقال إن الوضع في العراق كان ''جيدا'' – وأنه أمكن تحول بغداد بسرعة. ونحن نعرف أن هؤلاء الأشخاص مرتبطون بالزرقاوي لأنهم ما زالوا، حتى في يومنا هذا، على اتصال منتظم مع مرؤوسيه المباشرين، بمن فيهم مخططو خلية السموم. وهم يشاركون في نقل ما هو أكثر من الأموال والإمدادات: ففي العام الماضي، أعتُقل اثنان مشتبه في كونهم من أعضاء القاعدة أثناء عبورهم من العراق إلى المملكة العربية السعودية. وكانوا مرتبطين بأفراد خلية بغداد، وتلقى أحدهم تدريبات في أفغانستان على كيفية استخدام السيانيد.

ويستطيع الزرقاوي من شبكته الإرهابية في العراق أن يدير شبكته في الشرق الأوسط ومناطق أبعد منها. إننا في الولايات المتحدة الأمريكية – جميعنا في وزارة الخارجية وفي وكالة التنمية الدولية – فقدنا صديقا عزيزا في حادث القتل الغادر للسيد لورانس فولي في عمان، الأردن، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. إنه عمل بغيض ارتكب ذلك اليوم: اغتيال شخص مهمته الوحيدة مساعدة شعب الأردن. ويقول قاتله المعتقل إن خليته تلقت أموالا وأسلحة من الزرقاوي لارتكاب جريمة القتل هذه. وبعد الهجوم، غادر مساعد للقاتل الأردن متوجها إلى العراق للحصول على أسلحة ومتفجرات للقيام بعمليات أخرى.

ويحتج المسؤولون العراقيون بالقول إنهم لا يعلمون عن أماكن تواجد الزرقاوي أو مساعديه. مرة أخرى، هذه الحجج لا يعتد بها. فنحن نعلم بأمر أنشطة الزرقاوي في بغداد. لقد وصفتُها لكم من قبل؛ واسمحوا لي الآن أن أضيف حقيقة أخرى. لقد طلبنا من هيئة أمنية صديقة التحدث إلى بغداد بشأن تسليم الزرقاوي وتقديم المعلومات عنه وعن مساعديه المقربين منه. واتصلت هذه الهيئة بالمسؤولين العراقيين مرتين، وقدمنا تفاصيل كان ينبغي أن تسهل العثور على الزرقاوي. ولا تزال الشبكة في بغداد. ولا يزال الزرقاوي حرا طليقا.

وكما يعلم زملائي حول هذه الطاولة ويعلم المواطنون الذين يمثلونهم في أوروبا، لا يقتصر إرهاب الزرقاوي على الشرق الأوسط. فلقد خطط الزرقاوي وشبكته لأعمال إرهابية ضد بلدان تشمل فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا وروسيا. وطبقا لأقوال أشخاص محتجزين، فإن أبو عطية، الذي تخرج من معسكر الزرقاوي الإرهابي في أفغانستان، كلف على الأقل تسعة متطرفين أفارقة شماليين في عام ٢٠٠١ بالسفر إلى أوروبا لشن هجمات بالسموم والمتفجرات. ومنذ العام الماضي، تم اعتقال أعضاء في هذه الشبكة في فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا. وحسب إحصائنا الأخير، تم اعتقال ١١٦ شخصا مرتبطين بهذه الشبكة العالمية.

عُرضت صورة على شاشة.

إن الرسم الذي تشاهدونه يوضح أماكن تواجد الشبكة في أوروبا. ونحن نعلم بأمر هذه الشبكة الأوروبية ونعلم بأمر صلاتها بالزرقاوي لأن الشخص المحتجز الذي قدم معلومات عن الأهداف قدم أيضا أسماء أعضاء الشبكة. وتم اعتقال ثلاثة أشخاص منهم كان قد حددهم بالاسم في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وعثرت السلطات في شقق هؤلاء الإرهابيين على دوائر كهربائية لأجهزة تفجير وقائمة بالمواد الأولية المستخدمة في صنع السموم.

ويقول المحتجز الذي ساعد على كشف ذلك إن المؤامرة كانت أيضا تستهدف بريطانيا. وأثبتت براهين لاحقة مرة أخرى صحة أقواله. فعندما اخترق البريطانيون خلية هناك، الشهر الماضي فقط، قُتل شرطي بريطاني أثناء مداهمة الخلية.

ونحن نعرف أيضا أن زملاء الزرقاوي كانوا نشطين في ممر بانكيسي، جورجيا، وفي الشيشان، روسيا. وليس تآمرهم هناك مجرد لغو: إذ يقول أعضاء شبكة الزرقاوي إن هدفهم كان قتل الروس بالسموم.

ولا يدهشنا أن العراق يؤوي الزرقاوي وأتباعه؛ فهذا الفهم ينبثق عن خبرة تمتد عقودا في مجال العلاقة بين العراق والقاعدة. فإذا عدنا إلى أوائل ومنتصف التسعينات، عندما كان بن لادن مقيما في السودان، يخبرنا مصدر تابع للقاعدة بأن صدام وبن لادن قد توصلا إلى اتفاق بعدم دعم القاعدة لأنشطة مناهضة لبغداد.

ولقد أُقيمت علاقات مبكرة مع القاعدة من خلال اتصالات رفيعة المستوى أجرتها الاستخبارات العراقية مع القاعدة. ونحن نعلم أن أعضاء في كلتا المنظمتين قد اجتمعوا مرارا، وأنهم اجتمعوا على الأقل ثماني مرات على مستويات رفيعة منذ أوائل التسعينات.

ولقد أخبرتنا هيئة أمنية أجنبية في عام ١٩٩٦بأن بن لادن قد التقى مسؤولا عراقيا رفيع المستوى في الخرطوم، والتقى في وقت لاحق مدير الاستخبارات العراقية.

ولقد أصبح صدام أكثر اهتماما عندما رأى هجمات القاعدة المروعة. ويخبرنا عضو محتجز من القاعدة بأن صدام كان أكثر استعدادا لمساعدة القاعدة بعد تفجير سفارتينا في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨. وأثار إعجاب صدام أيضا هجوم القاعدة على المدمرة ”يو إس إس كول“ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ولقد استمرت زيارات العراقيين لبن لادن في داره الجديدة في أفغانستان. ويقول منشق رفيع المستوى – أحد القادة السابقين لاستخبارات صدام في أوروبا – إن صدام أرسل عملاءه إلى أفغانستان في وقت ما في منتصف التسعينات لتدريب أعضاء القاعدة على تزوير الوثائق. ومنذ أواخر التسعينات حتى عام ٢٠٠١، كانت السفارة العراقية في باكستان تقوم بدور حلقة الاتصال مع تنظيم القاعدة.

ويزعم البعض أن هذه الاتصالات لا تعني الكثير. ويقولون إن طغيان صدام حسين العلماني لا يتفق مع طغيان القاعدة الديني. هذا التفكير لا يريحني. فالطموح والكراهية كافيان للجمع بين العراق والقاعدة – وكافيان لكي تتمكن القاعدة من تعلم كيف تصنع قنابل أكثر تطورا وكيف تزوِّر الوثائق، وكافيان لكي تستطيع القاعدة اللجوء إلى العراق ليساعدها في اكتساب الخبرة في مجال أسلحة الدمار الشامل. إن سجل تعاون صدام حسين مع منظمات إرهابية إسلامية أخرى واضح. فلقد فتحت حماس، على سبيل المثال، مكتبا لها في بغداد عام ١٩٩٩، واستضافت بغداد مؤتمرات حضرها الجهاد الإسلامي الفلسطيني. وهاتان الجماعتان تتصدران صفوف من يرعون الهجمات الانتحارية على إسرائيل.

ولا يزال لدى القاعدة اهتمام كبير بحيازة أسلحة الدمار الشامل. وأستطيع أن أتتبع كما في حالة الزرقاوي وشبكته حكاية إرهابي كبير نشط، يحكي كيفية توفير العراق التدريب للقاعدة. ومن حسن الطالع أن ذلك النشط محتجز الآن، وقد روى قصته. وسوف أسردها عليكم الآن كما وصفها هو بنفسه.

لقد كان ذلك الإرهابي النشط من القاعدة هو المسؤول عن أحد معسكرات تدريب القاعدة في أفغانستان. وتأتي المعلومات منه مباشرة، من اشتراكه شخصيا في المستويات العليا للقاعدة. وهو يقول إن بن لادن ونائبه الأعلى في أفغانستان القائد في القاعدة محمد عاطف المتوفى، لم يكونا على علم بأن مختبرات القاعدة في أفغانستان قادرة بما فيه الكفاية على صنع هذه العناصر الكيميائية أو البيولوجية. وكان لا بد أن يتجها إلى مكان آخر. واضطرا إلى أن يطلبا المساعدة من خارج أفغانستان. فأين ذهبا؟ وإلى أين تطلعا؟ لقد ذهبا إلى العراق.

ويشمل الدعم الذي وصفه هذا المحتجز عرض العراق التدريب على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية لاثنين من المنتمين إلى القاعدة، اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وهو يقول إن أحد المقاتلين المعروف باسم أبو عبد الله العراقي أرسل إلى العراق عدة مرات فيما بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ للمساعدة في الحصول على سموم وغازات. ووصف عبد الله العراقي العلاقة التي أقامها مع المسؤولين العراقيين بأنها ”ناجحة“.

وكما قلت في البداية فليس في ذلك أي غرابة لأي منا. فالإرهاب ظل لعقود أداة يستخدمها صدام. فصدام كان داعما للإرهاب قبل أن يكون لهذه الشبكات الإرهابية اسم، ولا يزال هذا الدعم مستمرا. أما الرابطة بين السموم والإرهاب فجديدة، لكن صلة العراق بالإرهاب قديمة. والجمع بينهما فتاك. وبتتبع هذا السجل نرى أن إنكار العراق لدعم الإرهاب يسير جنبا إلى جنب مع إنكار العراق لأسلحة الدمار الشامل. فهي كلها سلسلة من الأكاذيب. وعندما نواجه نظاما يحتضن أطماع الهيمنة على الإقليم، ويخفي أسلحة الدمار الشامل ويوفر المأوى والدعم النشط للإرهابيين، فنحن لا نواجه الماضي، بل نواجه الحاضر. وما لم نتحرك فإننا سنواجه مستقبلا أكثر فزعا.

لقد كان عرضي هذا طويلا ومفصلا، وأشكركم على رحابة صدركم. ولكن يوجد موضوع آخر أود أن أتطرق إليه بإيجاز. وهو موضوع يثير للمجلس قلقا عميقا ومتواصلا: ذلك هو انتهاكات صدام حسين لحقوق الإنسان.

فبعد كل ما قلته، وبعد كل الوقائع وأنماط السلوك التي أوضحتها، يأتي ازدراء صدام حسين لإرادة المجلس، وازدراؤه للحقيقة، والأشد من كل ذلك سوءا، ازدراؤه الشديد لحياة الإنسان.

فاستخدام صدام حسين لغاز الخردل وغاز الأعصاب ضد الأكراد في عام ١٩٨٨ كان واحدا من أبشع الاعتداءات في القرن العشرين. لقد قتل ٠٠٠ ٥ رجل وامرأة وطفل. وشملت حملته ضد الأكراد من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩ عمليات إعدام دون محاكمة وحالات اختفاء وحبس قسري وتطهير عرقي وتدمير لنحو ٠٠٠ ٢ قرية. كذلك لجأ إلى التطهير العرقي ضد الشيعة العراقيين وعرب الأهوار الذين ازدهرت ثقافتهم لأكثر من ألف عام.

إن دولة صدام حسين البوليسية تقضي بلا رحمة على كل من يجرؤ على المعارضة. وحالات الاختفاء القسري للعراقيين هناك تزيد عن أي بلد آخر. فقد أفيد عن اختفاء عشرات الآلاف من الناس على مدى العقد المنصرم. وليس هناك ما هو أوضح في الإشارة إلى نوايا صدام حسين

الخطيرة وإلى التهديد الذي يمثله لنا جميعا، من قسوته المحسوبة تجاه مواطنيه وجيرانه. ومن الجلي أن صدام حسين ونظامه لن يتوقفا عند حد ما لم يوضع حد لهما.

لقد ظل صدام حسين لأكثر من ٢٠ عاما يواصل بالأقوال والأفعال طموحه إلى الهيمنة على العراق والشرق الأوسط كله، باستخدام الطريقة الوحيدة التي يعرفها: التخويف والقسر وإبادة كل من يمكن أن يقف في وجهه. وحيازة صدام حسين لأفتك أسلحة العالم هي آخر ما في جعبته وما لا بد له أن يتمسك به لتحقيق طموحاته.

نعرف أن صدام حسين مصمم على الاحتفاظ بأسلحة للدمار الشامل. وهو مصمم على صنع المزيد منها. وبناء على تاريخ صدام حسين العدواني وعلى ما نعلمه عن مخططاته التي يتباهى بها، وعلى ما نعلمه من ارتباطاته الإرهابية وعزمه على الانتقام ممن يعارضونه، فهل يجوز لنا أن نخاطر بأن ننتظر أن يستخدم هذه الأسلحة يوما ما في وقت ومكان وطريقة يختارها هو - في وقت يكون العالم فيه أضعف من أن يرد عليه؟

إن الولايات المتحدة لن تخاطر ولا يمكن أن تخاطر بالشعب الأمريكي. فترك صدام حسين حائزا لأسلحة الدمار الشامل لعدة شهور أو سنوات أخرى ليس خيارنا - وليس في عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

لقد سلّم المجلس قبل أكثر من ثلاثة أشهر بأن العراق يواصل تهديد السلم والأمن الدوليين، وأن العراق كان ولا يزال ينتهك التزاماته بترع سلاحه انتهاكا ماديا. واليوم لا يزال العراق يشكل تهديدا، ويظل العراق منتهكا انتهاكا ماديا. والواقع أن العراق، بعجزه عن اغتنام فرصته الوحيدة الأخيرة وإثبات نظافته ونزع سلاحه، إنما وضع نفسه في حالة انتهاك مادي أعمق، وأقرب إلى اليوم الذي يواجه فيه عواقب وخيمة لاستمرار تحديه للمجلس.

نحن ملتزمون أمام مواطنينا - وملتزمون أمام هذه الهيئة - بأن نحقق الامتثال لقراراتنا. فنحن صغنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لا لكي نذهب إلى الحرب. لقد صغنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) للحفاظ على السلام. صغنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لنقدم للعراق فرصة أخيرة. والعراق لم يغتنم للآن هذه الفرصة الأخيرة. ويجب ألا نحجم عن أي شيء يواجهنا. ويجب ألا نتقاعس عن واجبنا ومسؤوليتنا تجاه مواطني بلداننا الذين يمثلهم هذا الجهاز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تانغ جياكسوان وزير خارجية الصين.

السيد تانغ جياكسوان (الصين) (تكلم بالصينية): أبدأ بتهنئة ألمانيا بتوليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ومن دواعي غبطتنا أن نرى وزير الخارجية فيشر يترأس جلسة اليوم.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا القلبية إزاء الوفاة المأساوية لرواد الفضاء على متن مكوك الفضاء كولومبيا، ولأعرب عن أحر مواساتنا للأسر المنكوبة.

أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الوزير باول على بيانه.

والآن أود أن أشاطر المجلس آراءنا بشأن العراق. أولا، يدل حضور وزراء خارجية معظم أعضاء المجلس اجتماع اليوم، على الأهمية التي توليها الأطراف جميعها لسلطة مجلس الأمن ودوره، وتأييدها لحل القضية العراقية في إطار هذه الهيئة العالمية. ولقد حافظ مجلس الأمن أساسا على وحدته وتعاونه في هذه القضية. ولهذا أهميته الحيوية في حلها حلا ملائما، فهو يمثل رغبة المجتمع الدولي.

ثانيا، ترحب الصين بتحرك الولايات المتحدة نحو تزويد الأمم المتحدة بمعلوماتها وأدلتها عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، بما نرى أنه يتفق وروح القرار ١٤٤١

(٢٠٠٢) ويمكن أن يساعد في زيادة الشفافية. ونرجو أن تقدم الأطراف كافة، ما لديها من معلومات وأدلة إلى بعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فهذا يساعدهما في زيادة فعالية عمليات التفتيش التي تقومان بها. ومن خلال عمليات التفتيش الموقعي التي تقومان بها يمكن لهذه المعلومات والأدلة أن تكون ذات قيمة. وينبغي أن تبلغ الوكالتان مجلس الأمن بما تحصلان عليه من نتائج في الوقت الملائم.

ثالثا، لقد استمرت عمليات التفتيش حتى الآن لأكثر من شهرين. وظلت الوكالتان تعملان بكل جدية، وعملهما جدير بامتناننا. وهما تريان أن الوضع لا يسمح لهما الآن باستخلاص النتائج، وتقترحان استمرار عمليات التفتيش. وينبغي لنا أن نحترم آراء الوكالتين وأن ندعم استمرار عملهما. ونأمل أن تسفر الرحلة المقبلة التي يقوم بها الرئيس بليكس والمدير العام البرادعي إلى العراق في الثامن من الشهر الحالي عن نتائج إيجابية.

وقبل وقت قصير، حددت الوكالتان بعض المشاكل في عمليات التفتيش. ونحث العراق على اعتماد نهج أكثر نشاطا، وتقديم المزيد من التفسيرات والتوضيحات في أسرع وقت ممكن والتعاون مع عملية التفتيش.

رابعا، إن لمجلس الأمن موقفا مشتركا بشأن القضاء على أسلحة التدمير الشامل في العراق. وقد تجلى ذلك بالكامل في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي اتخذ بالإجماع. ويظل أكثر الجوانب أهمية في الوقت الحاضر هو التطبيق الكامل لهذا القرار. أما الخطوة التالية التي يتعين اتخاذها، فينبغي للمجلس أن يقررها عن طريق إجراء المناقشات بين جميع الأعضاء، على أساس نتائج عمليات التفتيش.

وخامسا، إن رغبة المجتمع الدولي العالمية هي أن يرى تسوية سياسية لمسألة العراق، ضمن إطار الأمم المتحدة، وأن يتم تفادي الحرب. وهذا أمر لا بد أن يوليه مجلس الأمن الأهمية المناسبة. وما دام هناك أوهى الآمال في التوصل إلى تسوية سياسية، ينبغي أن تبذل أقصى الجهود بغية تحقيق هذه التسوية. والصين مستعدة للانضمام إلى آخرين للعمل في هذا الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير خارجية الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

وأعطي الكلمة الآن للرايت أونرابل جاك سترو، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وعضو البرلمان.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود، كما فعل وزير خارجية الصين، أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئكم شخصيا على شغل مقعد الرئاسة صباح هذا اليوم.

لقد استمعنا من فورنا لأكثر القضايا قوة وموثوقية ضد النظام العراقي عرضها وزير خارجية الولايات المتحدة، باول. ويدين المجتمع الدولي له بالشكر على كشفه الخداع الذي يمارسه نظام صدام حسين، والأسوأ من ذلك، الخطر الكبير جدا الذي يمثله ذلك النظام.

وقبل ثلاثة أشهر توحدنا لكي نبعث إلى صدام حسين رسالة صارمة مفادها: تعاوَن بالكامل مع مفتشي الأسلحة أو واجه نزع السلاح بالقوة. وبعد سنوات من الخداع العراقي، وعندما تعرضت القرارات للاستهزاء باستمرار، كان القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تذكرة قوية بأهمية القانون الدولي وبسلطة مجلس الأمن نفسه.

وفي وحدة وتصميم، منحنا العراق فرصة نهائية لتخليص نفسه من أسلحة الرعب الشامل، ومن الغازات التي

يمكنها تسميم الآلاف في مرة واحدة؛ ومن الفيروس المسبب للسل وفيروسات الجمرة الخبيثة والجدري، التي يمكن أن تعوق وتقتل عشرات الآلاف؛ ومن وسائل صنع الأسلحة النووية التي في وسعها أن تقتل بالملايين.

وبموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، عززنا عمليات التفتيش بصورة كبيرة. ولم يكن هناك مكون مفقود سوى الامتثال العراقي الكامل وتعاونه الفوري والتام والنشط. لكن الحقيقة هي - وكلنا نعرف هذا - أنه بدون ذلك التعاون التام والنشط، مهما كان للمفتشين من سلطة قوية، ومهما كان المفتشون جيدين، لا يمكن أبدا لعمليات التفتيش في بلد بضخامة العراق أن تتأكد من إيجاد جميع أسلحة التدمير الشامل العراقية.

ومما يدعو للأسى، أن تقريري المفتشين اللذين قدما في الأسبوع الماضي، وعرض وزير الخارجية باول اليوم، لا يدع لنا أي أوهام بشأن استجابة صدام حسين. ويبدي صدام حسين ازدراء بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو نفس الازدراء الذي أبداه إزاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالعراق. فدعونا نتأمل ما يعنيه ذلك: إن صدام يتحدى كل واحد منا، وكل دولة ممثلة هنا. وهو يشكك في عزمنا ويغامر بأننا سنفقد شجاعتنا بدلا من إنفاذ إرادتنا.

تنص الفقرة ١ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على أن صدام حسين كان ولا يزال في حالة "خرق مادي" لقرارات مجلس الأمن ووضعت الفقرة ٤ من نفس القرار اختبارين واضحين لمزيد من الخرق المادي من قبل العراق. الاختبار الأول هو أن العراق يجب ألا يقدم "بيانات زائفة" أو "إغفالات" في بياناته. لكن الوثيقة العراقية التي قدمت لنا في ٧ كانون الأول/ديسمبر، كما سمعنا من الوزير باول، كانت طويلة في تكرار الكلام لكنها قصيرة في الحقائق. ولم تكن تامة أو دقيقة أو كاملة. وبأي تعريف، كانت "بيانات زائفة". إن افتراضها الأساسي بأن العراق لا يحوز أسلحة التدمير الشامل هو كذبة. وقد كرر صدام حسين هذه الكذبة الصريحة أمس على شاشة التلفزيون.

وكانت في البيان إغفالات واضحة، ليس أقلها عدم إيضاح ما حصل لكميات ضخمة من مواد وذخائر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي لم يستطع مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة إيجاد تفسير لها في عام ١٩٩٨. كما أنه ليس هناك إقرار بجهود العراق المكثفة لاستحداث أسلحة التدمير الشامل منذ آخر جولة في عمليات التفتيش التي قام بها فريق التفتيش التابع للجنة الخاصة للأمم المتحدة والتي انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وتواصل الفقرة ٤ واضعة اختبارا ثانيا لمزيد من الخرق المادي من قبل العراق - وهو بالتحديد، "امتناعه في أي وقت عن الامتثال لهذا القرار والتعاون الكامل في تنفيذ" القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي أعقاب العرض الذي قدمه المفتشون في الأسبوع الماضي، والإحاطة الإعلامية للوزير باول اليوم، من الواضح أن العراق فشل في هذا الاختبار. وقد أكدت هذه الإحاطات الإعلامية أسوأ مخاوفنا من أنه ليس لدى العراق أية نية للسير في طريق نزع السلاح سلميا كما يرد في قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبدلا من الإقرارات العلنية ومن الشفافية، لدينا تمثيلية يحجب فيها مظهر خادع من التعاون الزائف والإخفاء الماكر، الذي كشف مداه بصورة مدمرة الوزير باول صباح هذا اليوم.

وفي التقرير الذي قدمه السيد بليكس الأسبوع الماضي، أوضح عددا من الحالات التي يكشف فيها السلوك العراقي تصميما على التهرب من الامتثال. لماذا يرفض العراق السماح للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش باستخدام طائرة من طراز U-2 لإجراء عمليات

تصوير ومراقبة جويين؟ متى يعطي العراق تفسيرا عن وجود ٦٥٠٠ قنبلة يمكنها حمل ما يصل إلى ١٠٠٠ طن من العناصر الكيميائية؟ وكيف يبرر العراق حيازته لأحد السلائف الكيميائية لغاز الخردل المحظور؟ وكيف سيفسر العراق إخفاء وثائق نووية وتطوير برنامج للقذائف في انتهاك صريح لقرارات الأمم المتحدة؟

وليس هناك سوى استنتاج واحد ممكن من كل هذا، هو أن العراق في حالة خرق مادي آخر، كما ورد في قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٤٤١ (٢٠٠٢). وأعتقد أن جميع الزملاء هنا، وجميع الأعضاء سيشاركوننا الشعور العميق بخيبة الأمل إذ أن العراق يختار أن يدوس على آخر فرصة لتحقيق نتائج سلمية.

وبالنظر إلى ما يتعين أن يحدث، والخيار الصعب الذي يواجهنا الآن، سيكون من اليسير تجاهل صياغة القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). والأمل في أن يغير العراق موقفه. هذا خيار سهل، لكنه خطأ، نظرا لأنه لو فعلنا ذلك سنكرر أخطاء السنوات الـ ١٢ الماضية ونعزز ديكتاتورا يعتقد أن غازاته المسببة للأمراض والسامة هي أسلحة حيوية لقمع شعبه بالذات ولتهديد جيرانه، وإنه بتحديه للأمم المتحدة يستطيع أن يخدع العالم إلى أجل غير مسمى.

وتحت رعاية الرئاسة الفرنسية قبل أسبوعين، عقدنا جلسة خاصة بأخطار الإرهاب الدولي – وهي جلسة رحبت بها كثيرا – وبالخطر الفادح على العالم من حيازة الإرهابيين لأسلحة التدمير الشامل عن طريق تواطؤ الدول المارقة.

لقد أدلى الوزير باول اليوم بمعلومات تبعث على القلق العميق بشأن وجود الزرقاوي، أحد كبار أعوان أسامة بن لادن وغيره من أعضاء القاعدة في العراق وما يبذلونه من جهود لتطوير السموم.

وإنه أمر يفوق التصور أن يكون كل ذلك يجري دون علم صدام حسين. وإن اكتشاف سم الريسين في لندن قد أكد مرة أخرى أن هذا الخطر يهددنا جميعا.

ويجب ألا يكون لدى صدام أي شك في العواقب الخطيرة والحالة الخطيرة التي يواجهها الآن. والمملكة المتحدة لا تريد الحرب. إن ما نريده هو تدعيم منظومة الأمم المتحدة. إلا أن منطق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) لا مفر منه. والوقت الآن ضيق جدا. وسيتلقى المجلس تقارير أخرى من المفتشين يوم الجمعة، ١٤ شباط/فبراير. وإذا ما استمر عدم التعاون، فإن على المجلس أن يفي بمسؤولياته.

إن عالمنا يواجه اليوم العديد من المخاطر، من الفقر والمرض والحرب الأهلية والإرهاب. وإننا إذ نعمل من خلال هذه المؤسسة العظيمة، نمتلك معا القدرة على التصدي لهذه التحديات. إلا أنه إذا كان يتعين علينا أن نقوم بذلك، فإنه يجب أن يكون للقرارات التي سنتخذها قوة تتجاوز مجرد الكلمات.

إن هذه لحظة الخيار بالنسبة لصدام وبالنسبة للنظام العراقي. إلا أن هذه كذلك لحظة خيار بالنسبة لهذه المؤسسة، الأمم المتحدة. وقد كان لسلف الأمم المتحدة لما قبل الحرب – عصبة الأمم – مُثُل الأمم المتحدة العليا ذاتها. إلا أن العصبة فشلت لأنها لم تتمكن من تحويل كلماتها إلى أفعال. ولم تتمكن من تعزيز الدبلوماسية بتهديد جدير بالثقة، وكان استعمال القوة عند الضرورة ضئيلا جدا إلى حد لم يتمكن معه من كبح الشرور. وتشجع الطغاة، وأطلق العنان عندئذ لشرور أعظم.

وفي كل مرحلة من المراحل، كان الناس الطيبون يقولون، ''انتظروا. فإن الشر ليس كبيرا إلى حد يقتضي المواجهة''. وعندئذ، وأمام أعينهم، أصبح الشر كبيرا للغاية

واستعصى على التحدي. وقد انزلقنا ببطء في المنحدر، و لم نلاحظ إلى أي حد وصلنا حتى فات الأوان.

ونحن مدينون لتاريخنا، فضلا عن مستقبلنا، ألا نرتكب الخطأ نفسه مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن إلى وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد إيغور إيفانوف.

السيد إيفانوف (تكلم بالروسية): بينما أنا في الولايات المتحدة، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب باسم الاتحاد الروسي قيادة وشعبا، عن عميق التعازي لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على الوفاة المأساوية لطاقم المركبة الفضائية كولومبيا. وإننا نشاطر الحزن الذي يشعر به شركاؤنا الأمريكيون الذين نتعاون معهم بصورة فعالة في الفضاء الخارجي، ولا سيما في تنفيذ مشروع المحطة الفضائية الدولية.

وربما كان العمل الذي يضطلع به ملاحو الفضاء أفضل تعبير عن المصالح الأساسية المشتركة للبشرية وضرورة جمع جهودها الفكرية والإبداعية باسم تقدم الحضارة.

وتنظر روسيا إلى هذه الجلسة في سياق الجهود المستمرة التي يبذلها مجلس الأمن للتوصل إلى تسوية سياسية للحالة التي تحيط بالعراق، بالاستناد إلى الامتثال التام والدقيق للقرارات ذات الصلة.

وقد أظهر اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع ونشر المفتشين الدوليين في العراق، قدرة المجتمع الدولي على العمل معا من أجل تحقيق هدف مشترك. ونحن مقتنعون بأن الحفاظ على وحدة المجتمع العالمي، وبصورة رئيسية في سياق مجلس الأمن، ومن خلال إجراءاتنا المنسقة، في امتثال دقيق لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، يمثل أفضل وسيلة موثوقة لحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل في العراق بالوسائل السلمية.

وما من شك في أننا جميعا نريد حل هذه المشكلة. وقد وضعنا ذلك في اعتبارنا ونحن نستمع بانتباه شديد إلى العرض الذي قدمه وزير الخارجية باول. ولا تزال روسيا تعتقد بأن مجلس الأمن – والمجتمع الدولي بأسره من خلال المجلس – يجب أن يحصل على كامل المعلومات التي يحتاج إليها من أجل تقرير ما إذا كان هناك بقية من أسلحة الدمار الشامل في العراق.

ومن المؤكد أن المعلومات التي قدمت لنا اليوم تحتاج إلى دراسة جدية ومتعمقة جدا. ويجب على الخبراء في بلادنا أن يشرعوا فورا في تحليلها والتوصل بعد ذلك إلى النتائج المناسبة. والنقطة الرئيسية هي أن هذه المعلومات يجب أن تسلم فورا لكي تتولى تجهيزها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال التحقق المباشر على عين المكان أثناء عمليات التفتيش في العراق.

ويجب أن تعطي بغداد للمفتشين أجوبة على الأسئلة التي استمعنا إليها في العرض الذي قدمه وزير خارجية الولايات المتحدة. ونناشد مرة أخرى جميع الدول أن تقوم فورا بتسليم المفتشين الدوليين أي معلومات يمكن أن تساعدهم على الوفاء بولايتهم المسؤولة.

وتشير المعلومات التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة اليوم مرة أخرى بصورة مقنعة إلى أنه يجب أن تستمر الأنشطة التي يضطلع بها المفتشون الدوليون في العراق. وهم وحدهم الذين يمكنهم أن يقولوا إلى أي حد يمتثل العراق لطلبات مجلس الأمن. وهم وحدهم الذين يمكن

أن يساعدوا مجلس الأمن على التوصل إلى قرارات متوازنة بعناية واعتمادها – أفضل القرارات الممكنة.

ويدل البيانان اللذان أدلى بهما السيد بليكس والسيد البرادعي في هذه القاعة يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير على أنه تم نشر آلية فريدة للتفتيش في العراق تمتلك كل ما تحتاج إليه لكفالة الامتثال للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ولقرارات مجلس الأمن الأخرى. وهذه الإمكانية الهائلة يجب أن تستخدم إلى أقصى الحدود.

ويجب أن يبذل مجلس الأمن وجميع أعضاؤه ما في وسعهم لدعم عملية التفتيش. وتعتزم روسيا من جانبها، أن تواصل بصورة فعالة التشجيع على تهيئة أفضل الظروف الممكنة لعمل المفتشين الدوليين في العراق. ونحن مستعدون بوجه خاص، لتقديم طائرة للمراقبة الجوية ومفتشين إضافيين إذا لزم الأمر.

وترحب روسيا بمواصلة الحوار بين الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والعراق بشأن المسائل المعلقة. ونأمل أن يكون هذا الحوار عملياً ومثمراً للغاية. ومما ييسره، في جملة أمور، أنه يجري الاضطلاع بالعمل وفقاً للجدول الزمني المحدد في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الأمر الذي من شأنه أن يجعل أعمال التفتيش والرصد الدولية أكثر منهجية وفعالية حتى عما هي عليه، وبصفة أساسية حين يتعلق الأمر بتوضيح مهام نزع السلاح الرئيسية بحلول نهاية آذار/مارس من هذا العام.

ومن الواضح تماماً أن العمل الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن أن يكون فعالاً ما لم يبد العراق التعاون الكامل بنية حسنة. وينبغي أن يعنى العراق أولاً بتوفير الوضوح المطلق بشأن مسألة أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إطلاقها. فذلك هو الطريق الوحيد إلى التسوية السياسية، بما فيها رفع الجزاءات المفروضة على العراق. وينبغي أن تدرك بغداد بوضوح ما ينطوي عليه هذا الأمر من أهمية حيوية وأن تبذل قصارى وسعها ليتمكن المفتشون الدوليون من الوفاء بولايتهم.

وكثيراً ما نسمع في الآونة الأخيرة أن الوقت قد أزف بالنسبة للتوصل إلى تسوية للمسألة العراقية. ويرمي القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بطبيعة الحال إلى تحقيق نتائج عملية على وجه السرعة، غير أنه يفتقر إلى أي إطار زمني ملموس. ولا يستطيع أحد سوى المفتشين أن يسدي المشورة لمجلس الأمن بشأن المدة الزمنية التي يحتاجونها للاضطلاع بالمهام الموكولة إليهم. وفي هذا الصدد لا يمكننا أن نستبعد إمكانية أن يحتاج مجلس الأمن في مرحلة ما إلى اتخاذ قرار جديد، أو ربما أكثر من قرار. ومربط الفرس أن جهودنا ينبغي أن تظل موجهة إلى عمل كل ما هو ممكن لتيسير عملية التفتيش، التي ثبتت فعاليتها والتي تجعل في الإمكان تنفيذ قرارات المجلس بالوسائل السلمية.

ومن دواعي الأسف أن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالعراق أبعد شيء عن أن تكون آخر مشكلة ما زال يتعين علينا جميعاً أن نعمل على حلها. فالمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين يواجه تهديدات وتحديات عالمية تقتضي استجابة موحدة من جميع الدول. وكان من النماذج التي تجسد هذا النهج بشكل واضح إيجاد الائتلاف العريض لمكافحة أول أخطار عصرنا وأخطرها، وهو الإرهاب الدولي. ذلك أن النجاح قد تحقق في مكافحة ذلك البلاء بفضل اتحاد المجتمع الدولي على وجه التحديد. بيد أن من الواضح تماماً أننا لم نكد نبدأ معركة بالغة المشقة مع الإرهاب. وفي المعلومات التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة عن أنشطة القاعدة مزيد من التأكيد لهذه الحقيقة.

وسوف تظل وحدة المجتمع العالمي تشكل الضمان الأساسي لفعالية العمل على الصعيد العالمي. فالوحدة هي التي لا غنى عنها تحديداً في النهج الذي نأخذ به إزاء جميع المشاكل، مهما بلغت من التعقيد. وصحيح أن بعض الخلافات التكتيكية يمكن أن تنشأ. وربما كان هناك الكثير من هذه الخلافات، بالنظر إلى تعقيد المهام التي يلزمنا حلها. ولكنها لا يجب أن تطغى على الأهداف الاستراتيجية التي تخدم مصالح أمننا واستقرارنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد فرانسوا - زافير نغوبيو، وزير الدولة للعلاقات الخارجية في الكاميرون.

السيد نغوبيو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): في البداية ، أود بالنيابة عن الكاميرون ورئيس دولتها صاحب الفخامة السيد بول بيا أن أؤكد مجدداً للشعب الأمريكي وحكومته صادق معاني العزاء عقب المأساة التي قضى فيها سبعة من رواد الفضاء نحبهم في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ لدى انفجار مكوك الفضاء كولومبيا في أثناء رحلته. ونقدم مواساتنا بصفة خاصة لأسرهم المنكوبة والحزينة هنا في الولايات المتحدة، وفي إسرائيل، وفي الهند. إن غزو الفضاء من أهم المغامرات السلمية في تاريخ البشرية بأسرها. ولذلك فإن مأساة يوم السبت المروعة تؤثر في نفوسنا جميعاً أبلغ التأثير.

أما فيما يتعلق بالمسألة المعروضة على المجلس اليوم، فأود أولاً أن أزجي إليكم يا سيدي تهاني الكاميرون المخلصة على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير. وأطمئنكم إلى أن وفدي سيقدم لكم التعاون والدعم الكاملين. كما أود أن أعرب عن تقديري لفرنسا على رئاستها التي اتسمت بالدينامية وكانت مثمرة بصورة خاصة.

ويود بلدي أن يعرب عن تقديره لرئيس الولايات المتحدة الذي طلب في بيانه يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، حرصاً منه على اتخاذ إجراء وعلى التشاور مع الأمم المتحدة. ومن ثم قرر أن يكلف وزير الخارجية كولن باول، الذي أصغينا له من فورنا بإمعان، بأن يعرض على مجلس الأمن، ومن ثم على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ''معلومات وبيانات استخبارية عن برنامج الأسلحة العراقية غير القانونية''.

وأقل ما توصف به هذه المعلومات أنها مثيرة للقلق بالتأكيد. ويرجع إلينا الآن أن نحسن الاستفادة من تلك المعلومات على خير وجه، مستلهمين روح العملية التي حددها قرار المجلس ١٤٤١ (٢٠٠٢) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وعناصر المعلومات التي عرضت منذ برهة مفيدة، لأن من شأنها أن تيسر على وجه الخصوص أعمال التفتيش الجارية الآن على قدم وساق. وفي ظل هذه الظروف، ألا يكون من الملائم أن نتيح للمفتشين الوقت ليستخدموا هذه المعلومات؟

ها هو مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى للنظر في مسألة العراق. والأزمة العراقية هي أبرز الحالات في تاريخ مجلس الأمن حتى اليوم، فما أشد اهتمام الرأي العام الدولي وشعوب العالم بأسره بما يطرأ على هذه الحالة وبتطورها.

وهذه بلا شك المرة الأولى منذ أزمة القذائف الكوبية التي تقيّم فيها شعوب العالم بأسره الخيارين المحتملين في أزمة على هذا القدر من الخطورة، فإما تسوية دبلوماسية وبالتالي سلمية، وإما حرب تجر في أذيالها التبعات الجسام التي تترتب على هذا الإجراء بالنسبة للعراق والشرق الأوسط بل والعالم.

وأدرك جيداً أن المجلس لا يتداول بشأن القرارات أو يتخذها تحت ضغط من الرأي العام، ولو كان ضغط

الرأي العالمي. ولكن كيف نتجاهل اليوم أن نزع سلاح العراق مسألة تثير الانقسام وتكشف عن وجود مدرستين. فهناك الذين يدعون للتوصل إلى تسوية سلمية وإلى نبذ اللجوء للسلاح، وهم كثيرون. وهناك من يدعون إلى حل عسكري، يعززهم في هذا سلوك السلطات العراقية، التي لا تبدي إلا أقل القليل من الميل للتعاون الفعال الكامل الصادق الذي لا لبس فيه مع بعثات التفتيش.

ومن المؤكد أن الفئتين كلتاهما تقومان بتقييم دور مجلس الأمن ورسالته. إذ يعدّ المجلس اليوم الجهة الفاعلة الحاسمة التي ينتظر منها العالم أن تقدم الحل. ولذلك، فإن الكاميرون، كغيرها من أعضاء مجلس الأمن ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا يمكنها إلا أن توصي بمواصلة وتنفيذ إجراءات قوية وشديدة وحاسمة لإجبار السلطات العراقية على الامتثال لروح ونص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) - والتعاون بصورة كاملة مع أفرقة التفتيش.

وترحب الكاميرون بعناية واهتمام والتزام الولايات المتحدة بالقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل في العراق. إن صون السلم والأمن الدوليين، الذي يكمن وراء تصميمها، هدف نبيل كريم سام. ولأننا نتفهم الأمر على هذا النحو، فنحن مقتنعون بأن الولايات المتحدة - للدفاع عن مصالحها الخاصة وعن مصالح المجتمع الدولي - ستتخذ إجراءها على أساس من روح مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي أقيمت عليه الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأنها، متحلية بتلك الروح، ستضطلع بجميع مسؤولياتها في ظل الظروف السائدة، وفي إطار أحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن ووفقا لها.

يجب ألا ننسى: إن ما نتعامل معه هو صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا المجال، لا بد من توكيد الدور المحوري الذي أوكله الميثاق إلى مجلس الأمن وصونه واحترامه. والواقع أن الأمر متروك للمجلس أن يقرر بتماسك وبوحدة، سلك هذا السبيل أم ذاك.

والكاميرون، كما قلت في بداية بياني، تتفهم وتشاطر الولايات المتحدة شواغلها ومخاوفها وأيضا تصميمها على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. واليوم وفوق كل شيء يود بلدي أن يؤكد مجددا، للولايات المتحدة وأيضا لسائر المجتمع الدولي، أن الحرب ليست حتمية. فلنمنح المفتشين الوقت لاستخدام عناصر المعلومات التي قدمت لنا ولدراستها وللتحقق منها. وترى الكاميرون أنه يجب على لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وعلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تواصلا، كما طلبتا، مهمتهما الدقيقة بالتزام أشد وبأسلوب أقوى، استخدام أكثر الأساليب التكنولوجية إثمارا.

وفي إطار عمل تلك المهمة، يجب على العراق وسلطاته الامتثال، من دون قيد أو تأخير، لجميع الالتزامات التي فرضها مجلس الأمن. ونحن نطالب السلطات العراقية ونحثها على أن تدرس السياق الحالي بأسلوب يتسم بالمسؤولية - وأن تفسر تفسيرا واقعيا ما يقال ويعد ويفعل فيما يتعلق بالعراق. ومرة أخرى، نطالب العراق بأن يتعاون بصورة تامة ونشطة مع اللجنة والوكالة. وذلك سيكون في صالح العراق وفي صالح الشعب العراقي.

ولأن العراق قد انتهك في الماضي قرارات عديدة لمجلس الأمن، فالأمر اليوم متروك للعراق لأن يظهر امتثاله لها؛ وأن يبين حالة بنيته التحتية العسكرية. والأمر متروك أيضا للمفتشين للتحقق من صحة ذلك البيان. وعسى الذين استطاعوا إقناع العراق بالأمس أن يواصلوا ذلك المسعى اليوم لأن الفرصة ربما تفوت غدا.

إن نزع سلاح العراق يجب ألا يبدو كمواجهة بين ذلك البلد والولايات المتحدة. إن نزع سلاح العراق في صالح

المجتمع الدولي بأسره ويهم المجتمع الدولي كله. ولذلك فهو أمر بين مجلس الأمن - أي الأمم المتحدة - والعراق. إن القانون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف والعمل الجماعي في الأمم المتحدة يجب أن يسود في الأمم المتحدة وفي إطار عملها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمكن الهيئات التي خولها مجلس الأمن سلطة جمع المعلومات التي ستمكنه من اتخاذ قراره، من أن تعمل بهدوء وبدون ضغط من وسائط الإعلام ومن النقاش الساخن الذي يغذي البلبلة والشك.

أخيرا، نهيب بكل عضو في الأمم المتحدة قد تكون لديه معلومات أو وثائق أو إفادات عن احتمال وجود أسلحة دمار شامل في العراق أن يحذو حذو الولايات المتحدة فيقدم هذه المعلومات إلى مجلس الأمن الذي سيكون لزاما عليه فحصها ومراعاتها في مداولاته في المستقبل بشأن تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وفي هذا الوقت الحرج، حينما يتناقص الوقت المتاح لنا، ترحب الكاميرون بمغادرة السيد بليكس والسيد محمد البرادعي إلى بغداد في ٨ شباط/فبراير. ولكننا نتساءل - في ظل الظروف الخطيرة السائدة، التي يوضع فيها مصير السلام في كفة الميزان - عما إذا لم يكن الوقت قد حان لكي يسأل المجلس الأمين العام، السيد كوفي عنان، الحائز لجائزة نوبل للسلام، أن يذهب إلى العراق ويتكلم مع صدام حسين بشأن سبل ووسائل إسراع التوصل إلى حل سلمي لهذه الحالة الملحة والحرجة. إن الوضع الحالي المفعم بالأخطار على السلم ينادينا جميعا. ويجب ألا ننتظر وقوع الأمر الحتمي قبل أن نتخذ الإجراء اللازم. يجب أن نتوقع ونترقب ما سيحدث؛ فلنتصرف اليوم، في التو واللحظة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فرنسا، معالي السيد دومينيك غالوزو دو فلبان.

السيد غالوزو دو فلبان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، تود فرنسا أن تكرر تعازينا إلى أصدقائنا الأمريكيين بالمأساة المروعة التي حدثت لمكوك الفضاء كولومبيا.

وأتقدم بالتهنئة إلى الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة وأشكر كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة، على أخذ زمام المبادرة بعقدها. ولقد استمعتُ باهتمام كبير إلى العناصر التي تشاطرها معنا. فهي تضمنت معلومات ومؤشرات وأسئلة تستحق قدرا أكبر من البحث. وسيكون الأمر متروكا للمفتشين لتقييم الحقائق، كما هو متوخى في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). إن عرضه أعطى بالفعل تبريرات جديدة للنهج الذي اختارته الأمم المتحدة؛ ويجب أن يعزز تصميمنا المشترك.

لقد اخترنا، باتخاذنا القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالإجماع، أن نسلك درب التفتيش. وتعتمد تلك السياسة على ثلاث نقاط رئيسية: هدف واضح لا يمكننا الحياد عنه - نزع سلاح العراق؛ وأسلوب - نظام تفتيش صارم يتطلب التعاون النشط من العراق ويؤكد الدور المحوري لمجلس الأمن في كل مرحلة؛ وأخيرا، شرط مطلوب - هو وحدتنا. وأعطت تلك الوحدة قوة كاملة للرسالة التي وجهناها بالإجماع إلى بغداد. وآمل أن تمكننا جلسة اليوم من تعزيز تلك الوحدة.

لقد تم تحقيق نتائج مهمة بالفعل. إن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية تعملان بنجاح. كما أن نشر أكثر من ١٠٠ مفتش في الميدان، بمتوسط ٣٠٠ عملية تفتيش في الشهر، وبزيادة في عدد المواقع التي يتم تفتيشها وعلى وجه الخصوص إمكانية الوصول الكامل إلى المواقع الرئاسية، كلها إنجازات كبيرة. وفي المجال النووي، مكن أول شهرين الوكالة - كما أكد

السيد البرادعي – من إحراز تقدم طيب في معرفة قدرة العراق، وهذا عنصر أساسي.

وفي المجالات التي تغطيها اللجنة، قدمت لنا عمليات التفتيش معلومات مفيدة. فعلى سبيل المثال، ذكر السيد بليكس أن المفتشين لم يكشفوا حتى الآن عن أي أثر لعناصر بيولوجية أو كيميائية سواء في تحليل العينات المأخوذة من المواقع التي تم تفتيشها أو من الرؤوس الحربية الفارغة البالغ عددها ١٢ التي تم اكتشافها بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير في الأخيضر.

ولا تزال هناك جوانب غير واضحة في تعاون العراق. فقد أبلغ المفتشون عن مصاعب حقيقية. وأورد السيد بليكس في تقريره المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير عدة أمثلة على مسائل لم يتم حسمها في مجال الأسلحة الباليستية والكيميائية والبيولوجية. وأوجه الريبة تلك غير مقبولة. وستواصل فرنسا تمرير كل ما لديها من معلومات ليتسنى تعريفها على نحو أفضل.

والآن فإن اهتمامنا يجب أن ينصب، من حيث الأولوية، على مجالي الأسلحة البيولوجية والكيميائية. فافتراضاتنا في هذين المجالين إزاء العراق هامة للغاية. أما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فلدينا أدلة على قدرته على إنتاج "VX" و "yperite". وفي مجال الأسلحة البيولوجية، توحي الأدلة بإمكانية حيازة مخزونات كبيرة من الجمرة الخبيثة وسميات البوتوليسم والقدرة على إنتاجها. واليوم فإن عدم وجود نظم إيصال بعيدة المدى يقلص من إمكانية خطر هذه الأسلحة، ولكن لدينا إشارات تبعث على القلق إزاء مضي العراق في تصميمه على حيازة القذائف التسيارية التي تتجاوز المدى المسموح به وهو ١٥٠ كيلومترا. وفي مجال الأسلحة النووية، علينا أن نوضح بشكل خاص أي محاولة من جانب العراق لحيازة أنابيب الألومنيوم.

إنه مطلب مترسخ في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) علينا تنفيذه معا. وإذا ما فشل هذا المسار وانتهينا إلى طريق مسدود، عندها لن نستبعد أي خيار، بما في ذلك في نهاية المطاف اللجوء إلى القوة كما قلنا دائما.

بيد أنه وفقا لهذا الافتراض، يتعين تقديم عدة أجوبة إلى جميع الحكومات والشعوب في العالم للحد من الأخطار وجوانب عدم اليقين. إلى أي مدى تبرر طبيعة ونطاق الأخطار اللجوء إلى استخدام القوة؟ وكيف نتأكد من أن الأخطار الهائلة المترتبة على هذا التدخل ستظل بالفعل تحت السيطرة؟ هذه المسألة تتطلب بوضوح مسعى جماعيا يمثل مسؤولية المجتمع العالمي. وبأية حال، لا بد أن يكون واضحا، في سياق مثل هذا الخيار، أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تكون في مركز الأحداث لتضمن وحدة العراق، وتكفل استقرار المنطقة، وتحمي المدنيين وتحافظ على وحدة المجتمع العالمي.

وفي الوقت الحاضر، يجب تعزيز نظام التفتيش المفصل بمقتضى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لأنه لم يتبع حتى النهاية. ولا يمكن استخدام القوة إلا باعتبارها الوسيلة الأخيرة. ولماذا نذهب إلى الحرب في حين أنه ما زال يوجد مجال للعمل لم يُتبع حتى الآن في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؟ ووفقا لمنطق ذلك القرار، لا بد إذا أن نمضي قدما في مرحلة جديدة لزيادة تعزيز عمليات التفتيش. فإذا كان ثمة خيار بين التدخل العسكري ونظام للتفتيش غير كاف بسبب عدم تعاون العراق، لا بد أ، نختار تعزيز وسائل التفتيش على نحو صارم. هذا هو ما تقترحه فرنسا اليوم.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نحدد، مع السيد بليكس والسيد البرادعي الأدوات الضرورية لزيادة قدراتهما التشغيلية. دعونا نزيد أعداد المفتشين إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف ونفتح المزيد من المكاتب الإقليمية. دعونا نمضي إلى

ما هو أكثر من ذلك: لماذا لا ننشئ هيئة متخصصة لمراقبة المواقع والمناطق التي تم تفتيشها بالفعل؟ دعونا نزيد إلى حد كبير قدرات الرصد وجمع المعلومات عن الأراضي العراقية. وفرنسا على استعداد لتقديم كافة أوجه الدعم؛ فهي على استعداد لتوفير طائرة مراقبة من طراز ميراج IV. دعونا ننشئ بصورة جماعية مركزا للتنسيق ومعالجة المعلومات يقدم للسيد بليكس والسيد البرادعي، في وقت قصير وبطريقة متسقة، كافة المعلومات التي يحتاجان إليها. دعونا نسجل قضايا نزع السلاح التي لم تحسم بعد ونرتبها حسب أهميتها. وبموافقة قادة أفرقة التفتيش، دعونا نحدد إطارا زمنيا واضحا وواقعيا للمضي قدما في عملية تقييم المشاكل والقضاء عليها. ولا بد من القيام على نحو منتظم بمتابعة التقدم المحرز في نزع أسلحة العراق.

ويمكن تكميل هذا النظام المعزز لعمليات التفتيش والرصد بإنشاء وظيفة منسق دائم تابع للأمم المتحدة معني بنزع أسلحة العراق، يكون مقره في العراق ويعمل تحت سلطة السيد بليكس والسيد البرادعي.

بيد أنه لا بد للعراق أن يتعاون بنشاط. ولا بد أن يمتثل البلد على الفور لطلبات السيد بليكس والسيد البرادعي، وبخاصة لا بد أن يسمح بعقد اجتماعات مع العلماء العراقيين بدون حضور شهود؛ وأن يوافق على استخدام رحلات المراقبة بطائرات يو-٢؛ ويضع تشريعا لمنع تصنيع أسلحة الدمار الشامل؛ ويقوم على الفور بتسليم كل الوثائق ذات الصلة المتصلة بقضايا نزع السلاح التي لم تحسم، وبخاصة في المجالين البيولوجي والكيميائي. والوثائق التي قدمت في ٢٠ كانون الثاني/يناير تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وتبين الصفحات الـ ٣ ٠٠٠ من الوثائق المكتشفة في منزل أحد الباحثين أنه على بغداد أن تقوم بأكثر مما تقوم به الآن. ولا بد أن يقدم العراق دليلا مقنعا على عدم وجود الوثائق. ويتوجب على السلطات العراقية أن تقدم أيضا أجوبة للمفتشين ترد فيها على العناصر الجديدة التي قدمها كولن باول.

وفي الفترة من الآن وحتى موعد تقديم المفتشين لتقريرهم التالي، في ١٤ شباط/فبراير، يتعين على العراق أن يقدم عناصر جديدة. ولا بد أن تهيئ الزيارة المقبلة التي سيقوم بها رئيسا المفتشين إلى بغداد الفرصة للحصول على نتائج واضحة تحقيقا لهذه الغاية.

هذا هو المسعى الملح الذي يتعين علينا أن نتبعه معا نحو مرحلة جديدة. ويفترض نجاحه، اليوم كما كان عليه الحال بالأمس، بأن يظل المجتمع الدولي موحدا ومتأهبا. ويتطلب واجبنا الأخلاقي والسياسي أولا أن نكرس كل طاقتنا لنزع أسلحة العراق في سلام وامتثالا لحكم القانون والعدالة. وفرنسا مقتنعة بأننا نستطيع أن ننجح على هذا المسار الملح طالما حافظنا على وحدتنا واتساقنا. وهذا الخيار يتمثل في المسؤولية الجماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس أرنستو دربيس، وزير خارجية المكسيك.

السيد دربيس (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد أحاط وفد المكسيك علما على النحو الواجب بالمعلومات المفيدة التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة إلى المجلس. ويتضمن هذا العرض بوضوح معلومات قيّمة تساعد وترشد المجلس في اتخاذ قراراته. كما يقدم لنا عناصر إضافية تتعلق بتحديد مدى امتثال العراق للقرارات التي اتخذها هذا الجهاز.

إن عرض وزير الخارجية باول يعزز اعتقاد المكسيك الراسخ بضرورة إحراز تقدم نحو إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق بطريقة فعالة ويمكن التحقق منها، فضلا عن المنشآت التي تطورها. ويرمي موقف المكسيك في مجلس الأمن بصورة لا لبس فيها إلى تحقيق نزع سلاح العراق

بأفعل طريقة ممكنة وبالوسائل السلمية، وكفالة أن يتحقق هذا الهدف في جميع الأوقات بأقل تكلفة ممكنة من حيث معاناة البشر وزعزعة الاقتصاد، وبدون تقويض المعركة الهامة ضد الإرهاب الدولي.

واتساقا مع ذلك الموقف، أقدمت حكومة المكسيك على إجراء اتصالات مباشرة مع السلطات العراقية، وحثتها على التعاون دونما إبطاء، بالطريقة التي يتطلبها المفتشون. وتشاطرنا مضمون هذه المبادرات مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن كي يتسنى نقل هذه الرسالة إلى السلطات العراقية بأشد ما يمكن وعن طريق أكبر عدد ممكن من القنوات. ومرة أخرى، وبوجود ممثلي العراق على هذه الطاولة، نكرر دعوتنا سلطاقم إلى ترجمة نواياهم المعلنة فورا وبإلحاح إلى تعاون نشط وحقيقي مع عملية التفتيش، حسبما ينص عليه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢).

وتؤكد المكسيك مجددا ثقتها بأنشطة التفتيش الجارية الآن بوصفها أفضل طريقة ممكنة للتحري عن أسلحة الدمار الشامل في العراق وتدميرها والتحقق من ذلك. ونحن نؤيد تكثيف وتعزيز عمليات التفتيش تلك، فضلا عن المساعدة التي يمكن أن يقدمها أعضاء المجلس والمجتمع الدولي عموما إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية النجاح في إنجاز المهمة الحساسة التي يضطلعان بها.

وفي هذا السياق، تسلم المكسيك بأهمية البيان الذي أدلى به وزير الخارجية باول في المجلس. وترحب ترحيبا حارا بإسهام العناصر التي تدعم عمل المفتشين لتعزيز الدقة والفعالية في مهمتهم والمساعدة في التعجيل بعملية نزع السلاح وزيادة مصداقيتها.

إن تشديد المكسيك على النهج المتعدد الأطراف يتسق، في حقيقة الأمر، مع آراء الشعب المكسيكي وقناعاته. وإنه يتسق أيضا مع الاهتمام العملي ببناء توافق الآراء الدولي الذي تتطلبه مهمة ذات آثار عالمية مثل مهمة إزالة أسلحة الدمار الشامل.

ولهذا، تكرر المكسيك مرة أخرى استعدادها لمواصلة الإسهام البنّاء في عمل مجلس الأمن، اقتناعا منها بأن التعاون والسعي إلى الحلول المتعددة الأطراف سيعطيان ثقلا أكبر لقرارات هذه الهيئة. وربما يفوق ذلك أهمية أن نكرر مطالبتنا الحكومة العراقية بأن تعمل بشكل عاجل وعلى أساس مستمر للسماح بالوصول إلى كل منشآها حتى يمكن الانتهاء من عمليات التفتيش بنجاح. وسيمكن هذا في نهاية العملية لا من تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتجديد نشاطها فحسب، بل ومن توفير ضمانات للمجتمع الدولي بأن مهمة نزع السلاح قد أنجزت تماما.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سولومون باسي، وزير الخارجية في بلغاريا.

السيد باسي (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ ألمانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أثني على فرنسا لرئاستها الفذة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير.

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن خالص تعازي الشعب البلغاري لأسر وشعوب رواد الفضاء السبعة الذي قضوا نحبهم في مأساة المكوك الفضائي كولومبيا.

وأود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن التقدير للمعلومات التي قدمها لنا وزير الخارجية كولن باول. وبالأمس، أعربت بلغاريا أيضا عن تأييدها لموقف الرئاسة الأوروبية إزاء العراق، وذلك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مجرد حقيقة أن حكومة الولايات المتحدة قد اختارت أن تقدم هذه المعلومات إلى مجلس الأمن يعزز الدور المركزي للمجلس، ونحن نؤيد ذلك النهج تماما. والأدلة

القوية والمقنعة التي قدمها الوزير باول، تلقي مزيدا من الضوء على حقائق الوضع في العراق فيما يتصل بتنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وغيره من قرارات المجلس ذات الصلة. وآمل أن المعلومات التي تم الكشف عنها سيمكن استخدامها في إنجاز عمل مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (الإنموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل فعال. وأعتقد أن ما سمعناه اليوم من وزير خارجية الولايات المتحدة سيكون له نفس الأثر الذي خلّفه اتخاذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) في تعبئة المجتمع الدولي.

وقبل ثلاثة أشهر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) باعتباره الفرصة الأخيرة لنزع سلاح العراق بالوسائل السلمية. وإنني على ثقة من أن الجلسة التي يعقدها المجلس اليوم - وهي الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين - ستوجه رسالة مقنعة إلى المجتمع الدولي.

إن المناقشة الوزارية في مجلس الأمن اليوم تأتي في أعقاب تقريري مفتشي الإنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمين في ٢٧ كانون الثاني/يناير والمناقشة التي أعقبتهما في ٢٩ من الشهر نفسه. والتعاون النشط من جانب السلطات العراقية شرط مسبق للتنفيذ الكامل للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولسوء الطالع، لم يكن تعاون العراق مرضيا بشأن المسائل الموضوعية التي حددها المفتشون. وإننا نصر على أن يوفر العراق معلومات إضافية وكاملة تؤكد تدمير أي أسلحة دمار شامل متاحة له، وأن يعالج على النحو الواجب الأسئلة المحددة التي أثارها المجتمع الدولي بالفعل بشأن برنامج الأسلحة العراقي.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن يقدم العراق بشكل فوري وغير مشروط دليلا واضحا على أنه قد غير تماما من موقفه فيما يتعلق بالمفتشين وانتقل إلى المبادرة بالتعاون معهم. ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن به تحقيق النجاح في نزع سلاح العراق بشكل سلمي. وحتى الآن، فإن العراق في حالة انتهاك مادي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وقد قدم وزير الخارجية باول دليلا جديدا على ذلك من فوره.

وبحلول موعد الإحاطة الإعلامية التالية، في ١٤ شباط/فبراير، نتوقع من العراق أن يمتثل امتثالا كاملا لالتزاماته فيما يتعلق بنزع السلاح، ونترقب من المفتشين تقريرا موضوعيا ومحايدا ومتقنا آخر.

وما فتئت بلغاريا تتخذ موقفا يدعو إلى ضرورة استخدام جميع السبل المتاحة لتسوية الأزمة الحالية سلميا. وتعتقد بلادي أن نزع سلاح العراق بشكل سلمي وفعال لا يزال ممكنا من خلال تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤولياته لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يعزز دور الأمم المتحدة وهيبتها في العلاقات الدولية. وفي حالة عدم قيام المفتشين، في المستقبل القريب، بإعلام المجلس بأن العراق قد غير موقفه فيما يتعلق بالتزاماته، فسيتعين على المجلس آنذاك أن يتخذ كل الإجراءات المناسبة لتنفيذ القرارات ذات الصلة المتخذة منذ عام ١٩٩٠.

وأملنا أن تمثل جلسة اليوم خطوة أخرى صوب وحدة المجلس بشأن موضوع العراق، بما يوطد جهود المجتمع الدولي في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونأمل أن يتحمل المجلس مسؤولياته الجسيمة بروح الإجماع وأن يؤكد من جديد على دوره الرئيسي في التصدي للأزمة. إن الشعب العراقي يستحق مصيرا أفضل ومستقبلا سلميا، وبلغاريا على استعداد للإسهام في تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خورشيد كاسوري، وزير الخارجية في باكستان.

السيد كاسوري (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم التعازي باسم حكومة باكستان وبالأصالة عن نفسي، لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الخسارة المأساوية التي لحقت بالمكوك الفضائي كولومبيا وبأرواح رواده السبعة.

تأتي رئاسة ألمانيا لمجلس الأمن في فترة حاسمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وإن قيادتكم للمجلس في هذه الجلسة التاريخية، سيدي وزير الخارجية، لن تسمو بمداولاتنا فحسب، بل ستضمن أيضا أن نكون منتجين في المضي قدما نحو السلام.

واسمحوا لي أن أشاطر زملائي الإعراب عن الشكر لوزير الخارجية كولن باول، على بيانه الهام أمام المجلس. ونرحب بمواصلة الولايات المتحدة مبادرتها بالعمل من خلال الأمم المتحدة في السعي إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق. فالفقرة ١٠ من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم الكامل إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء ولايتيهما. ونعتقد أن المعلومات التي قدمتها الولايات المتحدة اليوم جاءت استجابة لأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ويتعين على الدول الأخرى التي تمتلك مثل هذه المعلومات أن تتشاطرها مع المجلس بالكامل أيضا.

إن البيان الوافي والفعال الذي أدلى به الوزير باول قد قدم للمجلس معلومات إضافية هامة. وسيضيف هذا البيان إلى قاعدة البيانات لدى أعضاء المجلس، والأهم من ذلك أنه سيضيف إلى فعالية الإنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بالولاية المنوطة بهما. وستعزز هذه المعلومات قدرة المفتشين على معالجة مواطن القلق والسعي إلى وضع خطوط أكثر تحديدا للعمل في عملية التفتيش. ولذا، نعتقد بأن تلك خطوة هامة إلى الأمام في التصدي للتحدي الذي يواجهه المجلس في ضمان التنفيذ الكامل لقراراته فيما يتصل بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. ونأمل أن الشواغل التي أعرب عنها الوزير باول ستلقى ردودا لها مصداقيتها من جانب العراق في إطار عملية التفتيش.

ولقد عقد مجلس الأمن بالفعل مناقشات مفصلة بشأن التقريرين اللذين قدمهما السيد بليكس والسيد البرادعي للمجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير. ونحن نتفق مع السيد بليكس على أن قرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢)، تفرض على العراق التزاما واضحا بأن يفصح عما بحوزته من أسلحة الدمار الشامل، وأن يسمح بلا عوائق بالتحقق من أن تلك الأسلحة قد دمرت وتمت إزالتها.

وبعد الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها لمجلس الأمن السيد البرادعي، والسيد بليكس، رئيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، كان رأي الأغلبية في مجلس الأمن، أن التحقق الكامل من الإعلان العراقي يتطلب تعاونا أكثر نشاطا من جانب العراق. ونحن نوافق على ذلك الرأي. وفي هذا الصدد، طلب السيد بليكس من الحكومة العراقية أن تتخذ ثلاث خطوات في سياق زيارته المقبلة لبغداد: أولا، أن تسمح بإجراء مراقبة جوية حرة وبدون قيود، بما في ذلك عن طريق طائرات استطلاع بطيارين أو بدون طيارين؛ ثانيا، أن توافق على إجراء مقابلات خاصة مع العلماء العراقيين، وبدون حضور مرافقين؛ وثالثا، أن تعتمد تشريعات تحظر حيازة أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها محليا. وعلى العراق أن يتحرك سريعا نحو استيفاء هذه المتطلبات، وأن يستجيب للشواغل المحددة المتعلقة بالقضايا الموضوعية التي أثارها السيد بليكس والسيد البرادعي.

والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، يتوخى أن تقوم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتقديم تقارير إلى المجلس بشأن تعاون العراق. ولم يكن المقصود من الإحاطتين الإعلاميتين للسيد بليكس والسيد البرادعي للمجلس في ٢٧ كانون الثاني/يناير أن تكونا حاسمتين. ونعتقد أن من واجبنا أن ننتظر استنتاجاهما، إيجابية كانت أم سلبية، بموجب القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، لأن ما يبلغ عنه المفتشون هو الذي سيشكل الأساس اللازم لكي يقرر مجلس الأمن ما يُفترض القيام به فيما يتعلق بامتثال العراق.

والمجتمع الدولي محق في سعيه إلى ضمان امتثال العراق، بأسرع ما يمكن، لقرارات مجلس الأمن التي تطالبه بالقضاء على أسلحته للدمار الشامل. وفي الوقت ذاته، يتعين على المجلس، بصفته الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يضع في اعتباره ضرورات حتمية أخرى.

وأولى هذا الحتميات هي تخفيف معاناة الشعب العراقي وضمان رفاهه. فقد عانى هذا الشعب أكثر مما يطيق ولفترة طالت أكثر من اللازم. ولا يجوز أن تطول معاناته بعد الآن. والحتمية الثانية هي المحافظة على وحدة العراق وسلامته الإقليمية. ذلك أن أي تقويض لتكامل العراق يمكن أن تترتب عليه تداعيات خطيرة بالنسبة للسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والحتمية الثالثة هي الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، بما في ذلك من خلال تسوية قضايا وصراعات معلقة أخرى في تلك المنطقة، ضمنها التراع على جامو وكشمير في جنوب آسيا.

وفي بيان صدر هذا الصباح في إسلام أباد، ذكر رئيس وزراء باكستان، مير ظفر الله خان جمالي، أن

”الأمة الإسلامية من شواطئ المحيط الأطلسي إلى شواطئ المحيط الهادئ، تشعر بقلق عميق من احتمال اندلاع الحرب، ومن آثارها لا على شعب العراق وحده وإنما على مستقبل استقرار البلدان الإسلامية وحكوماتها. وفي الوقت ذاته، فإن الحاجة إلى الوئام فيما بين الحضارات، لم تكن في وقت من الأوقات أعظم مما هي الآن“.

واستطرد رئيس الوزراء قائلا إن

”ثمة عبئا ثقيلا يقع على كاهل المجتمع الدولي، وأعضاء مجلس الأمن بالذات، وعلى العراق، باتخاذ خطوات فعالة وكافية وفي الوقت المناسب، للتغلب على هذا التحدي الذي يواجه السلام والاستقرار. ومن أجل تجنب وقوع كارثة ومأساة للشعب العراقي، تناشد باكستان الرئيس صدام حسين أن يبذل قصارى جهده لوضع مصلحة الشعب العراقي في مكان الصدارة. ويتحتم على الرئيس صدام أن يضع جميع الخيارات في الميزان، حتى ينقذ شعب العراق من موت ودمار لم يسبق لنطاقهما مثيل“.

وأود أن أختتم كلمتي بقولي إن باكستان، في هذه اللحظة الحاسمة، ترغب في التأكيد مجددا على تصميمها على العمل، داخل المجلس وخارجه، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، التي تتضمن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، وتعزيز رفاه البشر وصون السلام والاستقرار الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أنا بالاثيو فاييلر سوندي، وزير خارجية إسبانيا.

السيدة بالاثيو فاييلر سوندي (إسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): اسمحوا لي بأن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة ألمانيا بتوليها رئاسة مجلس الأمن، وهي رئاسة أوروبية أخرى، في لحظة ندرك فيها جميعا مدى أهميتها بالنسبة إلى مستقبل مجلس الأمن، والمجتمع الدولي قاطبة.

كما أود أن أنضم إلى من عبّروا عن امتنانهم للمعلومات التي وفرها وزير الخارجية كولين باول، إلا أنني أود، قبل كل شيء، أن أعبر عن الأهمية التي نعلقها على حقيقة أنه قدم هذه المعلومات إلى مجلس الأمن. فهذا يمثل، مرة أخرى، اعترافا من الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية أن تظل مسألة العراق في إطار الأمم المتحدة. وهذا، بالمثل، يذكرنا بأننا بصدد مسؤولية تخص المجتمع الدولي بأسره.

لقد عرض علينا وزير الخارجية بيانات مقنعة تثبت وجود أسلحة الدمار الشامل، والعواقب المترتبة على إمكانية استخدامها. وتلك البيانات تؤكد أيضا أن العراق يخدع المجتمع الدولي وأنه لا يتعاون معه. ومن الناحية القانونية، وفي سياق الأمم المتحدة، والقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالذات، فإن هذه المعلومة تقودنا إلى استنتاج قانوني، وهو أن الالتزامات المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) تعرضت لانتهاكات متكررة.

وقدم إلينا وزير الخارجية أيضا معلومات عن الصلات القائمة بين نظام صدام حسين والإرهاب. والمجتمع الدولي لا يمكنه أن يسمح لبلد بأن يحوز مكونات أسلحة الدمار الشامل، أو أن يطور خطوط إنتاجها، أو أن يملك وحدات إنتاج ومختبرات متنقلة سرية، أو مخزونات من هذه الأسلحة. كما لا يمكننا أن نتغاضى عن هذا الانتهاك للقانون الدولي، لأنه يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر، ويقوض ذات الأسس التي تقوم عليها نظم عدم الانتشار التي استغرق إنشاؤها عقودا طويلة. كما أن هذا الانتهاك يعرض للخطر جوهر وجود مجتمع دولي قادر على تنظيم التعايش السلمي في مجتمعنا العالمي.

ولا نرى سوى تفسير واحد لعدم تعاون نظام صدام حسين مع عملية التحقق من برامجه لأسلحة الدمار الشامل: ألا وهو أن صدام حسين لم يتخل عن خطته لاستخدام تلك الأسلحة، كما سبق أن استخدمها في الماضي بكل تأكيد، وبصفتي مواطنة اسبانية، يثير قلقي بشكل خاص أن الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي ما زالت تحت السيطرة العراقية، كتلك التي أطلعنا عليها وزير الخارجية كولين باول، يمكن أن تصل إلى أيدي الإرهابيين.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تتمتعان بثقتنا ودعمنا الكاملين. ولكن عمليات التفتيش ليست غاية في حد ذاتها، بل هي بالأحرى وسائل للتحقق من أن العراق ينفذ عملية نزع سلاح فعالة وكاملة لترساناته من أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن لعمليات التفتيش أن تكون مثمرة إلا بالتعاون النشط من جانب العراق. وهو لم يفعل ذلك حتى الآن.

والوقت لا يعني الوقت الكافي للمفتشين. بل على النقيض من ذلك، فإنه يعني إنذار نظام صدام حسين بضرورة أن ينزع أسلحته طوعا. وكما قال وزير الخارجية كولين باول، فإن المفتشين ليسوا مخبرين. وواجب المفتشين هو أن يكونوا وكلاء للمجتمع الدولي في التأكد من أن العراق ينفذ نزع أسلحته طوعا. ويمكننا أن نفكر في كل ما نريده من آليات ومكاتب ومفتشين ومرافقين إضافيين. ولكن القضية ستظل على حالها، وهي افتقار نظام صدام حسين إلى الإرادة اللازمة للوفاء بالتزاماته لنزع السلاح. وسنخدع أنفسنا لو تجاهلنا تلك الحقيقة. وبالتالي، يمكننا، بل يتعين علينا، أن نطالب بتغيير الإرادة السياسية: أي ضمان التعاون الكامل في

مجال نزع السلاح بدون تأخير أو تحايل. فما هو على المحك هنا مصداقية مجلس الأمن الذي حدده ميثاق الأمم المتحدة بأنه أهم أداة لصون السلام. إن المجلس هو مفتاح أمننا الجماعي.

ومع ذلك، نشهد على مدى ١٢ عاما، عدم امتثال نظام صدام حسين بصفة منهجية لقرارات مجلس الأمن. ومن ثم، تكرر إسبانيا تأكيدها على ضرورة توجيه رسالة قاطعة إلى نظام صدام حسين، بأن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى، يشكلان تهديدا للسلام، وأن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، بالتالي، وكما أكد المجلس، يعني نزع أسلحة العراق فورا وبالكامل.

إن العنصر الأساسي في أعمال إسبانيا خلال الأزمة العراقية الحالية هو احترام القانون الدولي، الذي تمثل قرارات مجلس الأمن جزءا أساسيا منه. وتعتقد حكومتي أنه رغم استمرار العراق في عدم الامتثال لالتزاماته – وهو ما اتضح بجلاء من المعلومات المقلقة التي قدمها لنا وزير الخارجية باول من فوره – لا تزال هناك فرصة للسلام ما إن تراجع العراق تماما عن عدم امتثاله.

ويتعين على نظام صدام حسين أن يفهم أنه إن لم يمتثل لالتزاماته سيتعين عليه عندئذ أن يواجه العواقب الوخيمة المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولكن ينبغي للنظام أن يفهم أيضا أن المسؤولية الكاملة تقع على عاتق صدام حسين واستعداده للامتثال للالتزامات التي يفرضها عليه المجتمع الدولي. وهذا الامتثال غائب تماما حتى الآن. إن المجتمع الدولي يحث العراق على اغتنام الفرصة الأخيرة المتاحة له في إطار القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ومن أجل السلام في العالم، آمل ألا يفوت نظام صدام حسين هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوليداد الفيار فالنزويلا، وزيرة خارجية شيلي.

السيدة سوليداد الفيار فالنزويلا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر شباط/فبراير. وأود، في الوقت ذاته، أن أعرب عن تقديرنا لفرنسا على العمل الذي أنجزته أثناء رئاستها للمجلس في كانون الثاني/يناير. وإني ممتنة أيضا على عقد هذه الجلسة الهامة في وقت مناسب. وإننا نعرب عن تقديرنا لوزير الخارجية كولن باول على مبادرته. وفي نفس الوقت، أود أن أكرر لوزير الخارجية تعازي حكومة شيلي على الحادث المأساوي لمكوك الفضاء كولومبيا.

بداية، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء المعلومات الخطيرة التي تلقيناها من فورنا. فهي تدل على نمط من التحدي والمقاومة من جانب العراق فيما يتعلق بالوفاء بالمطلب الوارد في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ – وهو نزع سلاحه غير المشروط، والفوري، والذي يمكن التحقق منه. وبعد أكثر من ١٢ عاما من القرارات الصادرة عن هذا المجلس التي تكرر ذلك المطلب، أعطى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) العراق، بلغة لا تقبل التأويل، فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته بنزع السلاح. ولذلك لا يسعنا إلا أن نعرب عن فزعنا من حقيقة أن النظام العراقي – الذي جر شعبه إلى حربين دمويتين وجلس بسلبية يتفرج على شعبه وهو يعاني من جزاءات طال أمدها – يعرض ذلك الشعب الآن إلى خطر معاناة جديدة أشد وطأة.

وتعيد حكومتي التأكيد على اقتناعها بأن قرارات مجلس الأمن، وكمسألة مبدأ أساسي، يجب أن يمتثل لها امتثالا كاملا. وإن المحاولات الرامية إلى الامتثال الجزئي للمطالب الواردة في نص لا لبس فيه، وإلى اتباع نهج جزئي

في التعاون مع عملية التفتيش، وإلى التفاوض على كل معلومات كما لو كان ذلك تنازلا طوعيا أو، وهو الأسوأ، محاولة مراقبة العملية أو مخادعتها أو إجهاضها – كل هذه المحاولات هي انتهاكات للقرار وتحديات صريحة للمجتمع الدولي.

فهمنا هو أن مثل هذا الموقف ينبع من الطابع الشمولي لنظام قمعي استعبد شعبه طيلة عقود وحرمه بظلم من الوصول إلى الفرص المتناسبة مع حكمته المثبتة وثرائه الثقافي. ولذلك أكد السيد هانز بليكس، في تقريره المؤرخ ٢٧ كانون الأول/يناير، أن "العراق لم يقبل بشكل حقيقي فيما يبدو حتى اليوم نزع السلاح". (S/PV.4692، ص ٣)

ولقد أعرب بلدي عن ضرورة مواصلة عملية التفتيش حتى يمكن لعمليات التفتيش، بطابع الإلحاح المطلوب وفقا للقرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، أن تتوصل إلى النتائج التي تسمح للمجلس باعتماد تدابير في الوقت المناسب، ووفقا لهذا الإلحاح. علاوة على ذلك، أعلنّا أن عمليات التفتيش لا يمكنها أن تفرض منطق السلم إن لم يستمر الضغط الشديد على النظام العراقي من حيث العواقب التي قد يتعرض لها نتيجة لموقف عدم الامتثال المستمر لقرارات المجلس.

ونعتقد أن الأمر متروك للرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، وفقا لأحكام الفقرة ١١ من منطوق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بأن

> "[يُبلغ] المجلس فورا بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش، وكذلك بأي تقاعس من العراق عن الامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح، بما في ذلك الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القرار فيما يتعلق بعمليات التفتيش".

وستزيد قدرة هذا المجلس على صنع القرار ما إن ركزت عمليات التفتيش فورا على قضايا نزع السلاح الرئيسية غير المحسومة. وفي هذا الصدد، يتحتم مطالبة العراق باتخاذ الإجراءات وتوفير المعلومات، وهذان مطلبان لا مجال فيهما لأي تأخير أو تحريف على الإطلاق. ويمكن بذلك رسم الطريق لعمليات التفتيش ووجاهتها.

وفي هذا الصدد، تستلزم الاتهامات التي وجهها وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول قبل لحظات توضيحا عاجلا ودقيقا من العراق. وتفهم شيلي أنه يتعين على مجلس الأمن، في ممارسته لمسؤولياته المتعلقة بالأمن الجماعي، أن يستخدم آليات التعاون والتشاور المتعددة الأطراف وأن يشجعها. ولهذا السبب، نؤيد الحفاظ على السيطرة المتعددة الأطراف على هذه الأزمة في إطار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أثبت اعتماد القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) الوحدة التي يمكن لهذا الجهاز أن يحققها. ولهذا نرى الحاجة إلى المثابرة في الجهد الرامي إلى بناء موقف مشترك، سيكون في رأينا مقياسا لنجاح المجتمع الدولي في تحقيق هدف نزع سلاح العراق.

إننا ندخل مرحلة حاسمة في وضع ينطوي على مخاوف عديدة على المنطقة وعلى استقرار العالم. وبوصفنا بلدا محبا للسلام، يجب أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء عواقب إلغاء القنوات الدبلوماسية – وهي عواقب على العالم، وعلى المنطقة، وبصفة خاصة على أمن السكان المدنيين في العراق، الذين طالت معاناتهم من آثار الجزاءات وبتكلفة إنسانية فادحة.

ولا يسعنا إلا أن نكرر أن الشعوب، كما يعلمنا التاريخ عادة، أكثر من الزعماء الذين تفضي أعمالهم إلى

الحروب، هي التي تعاني من العواقب المباشرة. وما لم يحدث تغيير كبير في تعاون العراق، يجب أن يستخدم هذا المجلس كل السبل المتاحة للحفاظ على المبادئ الحاكمة للقانون الدولي.

وتناشد شيلي العراق مرة أخرى أن يحترم مسؤوليته إزاء الهدف الرئيسي لهذه المنظمة ولمن يتألف منهم هذا المجلس: حفظ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج ريبلو تشيكوتي، نائب وزير خارجية أنغولا.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): حيث أنني أول عضو في الحكومة الأنغولية يأتي إلى الأراضي الأمريكية منذ ١ شباط/فبراير، اسمحوا لي أن أعرب عن تعزيتي للحكومة والشعب الأمريكيين بالكارثة والخسارة بالأرواح البشرية الناتجتين عن حادثة مكوك الفضاء كولومبيا التي وقعت في ذلك اليوم.

واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أهنئكم أيضا بتوليكم رئاسة المجلس في هذا الاجتماع الهام. ونرجو أن نتمكن برئاسة بلدكم من مواجهة التحديات الهائلة التي أمامنا. وأعرب أيضا عن شكرنا لفرنسا على الطريقة البارعة التي أدارت بها اجتماعات المجلس في كانون الثاني/يناير.

ومن المهم لي ولحكومتي في هذه اللحظة الحرجة أن نسلم بأهمية مبادرة الرئيس جورج بوش الهامة في الأسبوع الماضي بتوجيه وزير الخارجية كولن باول ليتبادل معنا اليوم المعلومات الاستخبارية القوية التي أُعلمنا بها الآن.

إن مسألة العراق ظلت لعشرين عاما في قلب شواغل المجتمع الدولي. وفي الثمانينات أعربت أنغولا عن قلقها إزاء الحرب التي شنت على إيران، ثم شاركت بعد ذلك في الإدانة العالمية لغزو الكويت، وانضمت إلى العمل المشترك الذي اضطلع به مجلس الأمن والمجتمع الدولي ضد برنامج تسليح العراق. ونعلم جميعا - بل ونثق - بأن ذلك البرنامج لو حقق أهدافه لأدى إلى كارثة عالمية لا يتصور أحد عواقبها.

ولذا فهذا التجمع له أهمية خاصة في هذا العمل المشترك. إذ قدمت تقارير وتوضيحات إلى المجلس من مفتشي الأسلحة قبل أيام قلائل، وتلقينا قبل قليل معلومات تكميلية من الإدارة الأمريكية عن طريق الوزير باول تتعلق بالحالة في العراق.

ونحن نرحب بتقديم هذه المعلومات مباشرة إلى مجلس الأمن بصوت الوزير باول، المحترم والبيّن. ونعتبر هذا التطور إسهاما كبيرا جدا سيمكن مجلس الأمن بالتأكيد من اتخاذ القرارات الهامة التي ينتظرها العالم مع تحليه بقدر كبير من المسؤولية ودقة الهدف.

إن المعلومات الهامة التي قدمها وزير الخارجية كولن باول تضيف عناصر جديدة لا بد أن توضح أهمية استمرار رصد الحالة والتأهب لاتخاذ موقف في إطار مجلس الأمن.

والأحكام الواردة في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وخاصة الفقرة ١٠ من المنطوق تطلب إلى الدول الأعضاء تأييدها الكامل لبعثة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أدائهما لولايتيهما، ويشمل ذلك تقديم أي معلومات تتعلق ببرامج محظورة أو جوانب أخرى من ولايتيهما، ولقد رأينا الآن مثالا على ذلك.

وفي أعقاب تقديم تقريري البعثة والوكالة أعربنا عن تقديرنا - الذي نؤكده اليوم - للسيد بليكس والسيد البرادعي ولأفرقة التفتيش في العراق، لجهودهم والتزامهم في تأديتهم لولايتهم المهمة التي أناطها المجلس بهم.

وقد سلم وفدي، كما سلم المفتشون، بتعاون العراق في تقديم المساعدة اللازمة لإقامة البنى الأساسية للمفتشين، إذ لا يمكن التقليل من أهميتها غير أننا نتوقع من العراق، ونحثه بشدة على أن يقدم المزيد. فتعاون العراق الجوهري مع المفتشين إنما هو التزام بموجب أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولا يستطيع العراق بغير هذا التعاون أن يثبت بلا أدنى شك استعداده لتنفيذ برنامج للقضاء على ما لديه من قذائف وأسلحة كيميائية وبيولوجية.

إن مجلس الأمن بحاجة إلى رد واضح لا لبس فيه من العراق على الأسئلة المعلقة التي أثارها المفتشون.

وفي تقديرنا أن تعزيز عمليات التفتيش وتوسيع نطاقها تطور هام وفرصة أخرى لتعزيز كفاءتها. وإذا حظيت عمليات التفتيش بدعم سياسي كامل من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي، وإذا أعطي وقت كاف لتدبر الأمر يمكن أن يصبح التفتيش أداة قوية في سعينا المشترك لتحقيق هدفنا نزع سلاح العراق وتجنب الحرب وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن الصورة العامة للوضع تبين بوضوح، في رأينا، ضرورة استمرار برنامج التفتيش. ونحن في هذا الصدد نحث العراق ومفتشي الأمم المتحدة والبلدان التي لديها الوسائل اللازمة على متابعة جهودها على وجه الاستعجال، وبأسلوب أكثر اقتحاما وتعاونا، كي يمكن الحصول على المعلومات للتوصل إلى تحديد دقيق لأسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن المهم في هذا السياق أن يسترعى اهتمام العالم للمثل الذي تضربه البلدان الأفريقية التي قررت، عن طريق اتفاق بليندابا، أن تخلص القارة من أسلحة الدمار الشامل.

ونرى أن ثمة ضرورة لأن يحافظ مجلس الأمن على وحدته كي يتسنى له حفظ السلام، وأن يواصل تقديم دعمه السياسي لعمليات التفتيش. ويجب أن يتم هذا بإصرار ومثابرة من أجل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالعراق.

إن مسألة العراق تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. غير أننا لا نزال نرى إمكانية إيجاد حل سلمي لها. وبلدي، أنغولا، يعيش فعلا تداعيات الحرب المدمرة. فقد مات أكثر من مليونين من البشر. ولدينا ٤ ملايين مشرد داخليا، وأكثر من ٨٠ ٠٠٠ مشوه، وأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ يتيم، وحدث دمار شامل في الهياكل الأساسية العمرانية لا يتخيله إنسان. وهذا الواقع الحاضر في أذهاننا أبدا، يجعلنا نتصور العواقب القاسية لأي حرب.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد البحث مباشرة أود أن أشير أيضا إلى الفقرة ذات الصلة من الإعلان الذي اعتمده للتو اجتماع قمة الجهاز المركزي للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا التي تؤكد:

> ”إن المجابهة العسكرية في العراق ستكون عاملا مزعزعا لاستقرار المنطقة بأسرها، وستترتب عليها عواقب اقتصادية وأمنية بعيدة الأثر لكل بلدان العالم، لا سيما لبلدان أفريقيا والشرق الأوسط“.

لذلك يعتقد وفدي أننا يجب أن نثابر في سيرنا على الدرب المؤدي إلى حل سلمي لمسألة العراق. فالحرب ستبرهن على فشل نظامنا التعددي المرتكز على احترام جميع الأمم لميثاق الأمم المتحدة.

إن الخيار الذي ندعمه هو السير على درب يسمح بدور فعال لمجلس الأمن يضطلع به في نطاق نهج تعددية الأطراف لمسألة نزع أسلحة العراق بالطرق السلمية. وإننا نؤمن بأننا لم نستنفد بعد كل الخيارات المتاحة لنا حتى نقبل بحتمية الحرب.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): أتوجه قبل كل شيء بأحر التعازي لحكومة وشعب الولايات

المتحدة الأمريكية على الحادث المأساوي لمكوك الفضاء كولومبيا.

يشرفني أن أتلو على المجلس بيان السيد فاروق الشرع، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في الجمهورية العربية السورية، نظرا لتعذر مشاركته شخصيا في هذا الاجتماع الهام.

"يطيب لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على ترؤس بلدكم الصديق، ألمانيا، لمجلس الأمن الدولي خلال شهر شباط/فبراير، وأن أعبر عن ثقتي بأن قيادتكم لأعمالنا ستقود إلى التوصل إلى حل منصف لجميع القضايا المعروضة على جدول أعمال مجلسنا، وبخاصة إيجاد تسوية سلمية للمسألة العراقية على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، والذي هو هدفنا المشترك.

"ويسرني أن أقدم الشكر لفرنسا، البلد الصديق لسورية، على قيادتها الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم، والجهود التي بذلتها في أكثر من مكان في العالم لتغليب خيار السلام على خيار الحرب.

"لقد استمعنا باهتمام إلى الآراء والمعلومات التي عرضها للتو السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة. ولما كان الوقت لا يتسع لإثارة النقاش حولها، فإننا نعتقد بأن السبيل للوقوف على الوقائع الصحيحة والدلائل الدامغة، هو في إحالتها إلى لجنة الأمم المتحدة للتحقق والرصد والتفتيش (الإنموفيك) وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا نحث كل الدول الأعضاء التي تتوفر لديها معلومات دقيقة حول أسلحة الدمار الشامل في العراق أن تبادر إلى تقديمها للمفتشين، لكي يقوموا بإعلام مجلسنا عن تقييمهم لهذه المعلومات ودقتها، آملين أن لا نغرقهم بمعلومات أو آراء لا تصمد أمام الواقع، حتى لا نربكهم بها، فيحيدوا عن مهامهم التي حددها لهم مجلس الأمن.

"لقد اعتمد مجلسنا بتوافق الآراء القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وليس سرا أن نقول بأن سورية انضمت إلى توافق الآراء حول هذا القرار بعد ما تلقت ضمانات وإيضاحات من دول دائمة العضوية في المجلس بأن التصويت لصالح هذا القرار يعني السير بشكل جدي نحو حل سلمي لمسألة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وعدم استخدامه كذريعة لشن الحرب على العراق. وما حديث بعض أعضاء المجلس عن الحاجة إلى صدور قرار ثان إلا تأكيد ثان على هذه التفسيرات والضمانات. ومع ذلك، وبعد مرور شهرين على صدور هذا القرار، وبدء عمليات التفتيش، وتحقيقها تقدما معقولا لا تعترضه عقبات مستعصية على الحل، فإن منطقتنا تقف اليوم أمام مفترق خطير للغاية يتأرجح بين السلام والحرب.

"إن مجرد التفكير بأن تكون الحرب أحد خيارات مجلس الأمن هو بحد ذاته دليل على فشلنا جميعا في تطبيق القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) بالطرق السلمية، مع أنه ما زال في مقدور مجلسنا عمل الكثير من أجل إيجاد حل سلمي لموضوع العراق ينسجم مع مهام مجلس الأمن والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وترى سورية أيضا أن خيار الحرب دليل ليس فقط على عجز المجلس عن أداء مهامه، بل هو دليل على فشل النظام العالمي الذي يجب أن يعتمد في هذه المرحلة أكثر من أي وقت

مضى على ميثاق الأمم المتحدة كمرجعية لا غنى عنها لإحلال السلام في العالم.

”ما زالت سورية تؤمن بإمكانية التوصل إلى حل سلمي يجنب العراق الحرب، ويجنب المنطقة تداعياتها الخطيرة، حل يضمن تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) ويعتق أرواح عشرات الآلاف من الضحايا البريئة في العراق، ويوفر للآلاف من الجنود الذين قطعوا البحار والمحيطات العودة إلى عائلاتهم سالمين. إن قناعتنا السلمية هذه تنسجم مع توجهات مجلس الأمن الذي اعتمد قبل أيام قليلة بيانا رئاسيا لحماية المدنيين في حالات الصراعات المسلحة، وقرارا حول حماية الأطفال في الصراعات المسلحة (القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) (S/PRST/2002/41).

”وفي الوقت الذي يصدر فيه مجلس الأمن البيان تلو البيان لحقن دماء الضحايا الأبرياء في أكثر من إقليم من العالم، فإنه من المستغرب جدا الحديث عن فكرة الذهاب إلى الحرب ضد العراق الذي لم يعد يحتل أراضي الآخرين أو يهدد جيرانه، في الوقت الذي ما زالت فيه إسرائيل تحتل أراضي فلسطينية وسورية ولبنانية، منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وتهدد جيرانها بين الحين والآخر.

”لقد أحيطت سورية علما بالجهود التي بذلها المفتشون، وكذلك بالتعاون العراقي معهم. ويخطئ من يعتقد أن عمليات التفتيش في أي مكان من العالم تخلو من شائبة هنا أو عقبة هناك. مع ذلك وبعد الاستماع إلى تقرير السيدين بليكس والبرادعي، فإننا نتساءل: هل العقبات التي تحدثنا عنها غير قابلة للحل، وهل تستحق شن حرب مدمرة ضد العراق؟ هذا هو السؤال الآن.

”لقد أعلن العراق على لسان كبار المسؤولين استعداده لمواصلة التعاون وتكثيفه، ولبذل جهود إضافية من أجل إيجاد حل مرض لتلك العقبات، بما يكفل أداء المفتشين لمهامهم، كما حددها لهم مجلس الأمن. وهذا يتطلب من الطرفين، العراق والمفتشين، بناء أرضية من الثقة المتبادلة تقوم على أساس أن تعاون العراق مع المفتشين بغية إنجاز مهامهم بأسرع وقت ممكن سوف يصب في مصلحة جميع الأطراف. وبالمقابل فإن مواصلة المفتشين لعملهم بموضوعية، وبما يضمن احترام حساسيات الشعب العراقي، سيؤدي حتما إلى بناء الثقة المنشودة بين الجانبين.

”لذلك تدعو سورية مجلس الأمن إلى مواصلة دعمه لعمل المفتشين، ومنحهم الوقت الكافي لإنجاز مهمتهم. وتشير سورية إلى التزام العراق بمواصلة التعاون الفعّال معهم، وتقديم كل ما يتطلبه تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). وبالتوازي لا بد لمجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات الكفيلة برفع الحصار المفروض على الشعب العراقي عملا بالمادة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وكذلك تفعيل المادة ١٤ من القرار المذكور التي تنص على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، النووية، والجرثومية، والكيميائية، دون استثناء أي دولة بما في ذلك إسرائيل التي تنفرد بامتلاكها كل هذه الأسلحة الفتاكة مجتمعة.

”لقد بذلت سورية جهودا حثيثة وأجرت وما زالت تجري لقاءات واتصالات إقليمية ودولية وعلى أعلى المستويات من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة العراقية يستند إلى تنفيذ القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). كما عملت سورية مع الدول المجاورة

للعراق التي أعربت عن استعدادها للتعاون مع مجلس الأمن في جهوده لإيجاد حل سلمي للمسألة العراقية. لقد أثبتت المداولات في اسطنبول أن العراق لا يشكل تهديدا لجيرانه. وكانت رسالة جيران العراق إلى العالم هي: ’لا للحرب، ونعم للحلول السلمية القائمة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن‘. وهذه الرسالة ذات مغزى عميق تنطلق من منطقة عانت من ويلات حروب كثيرة وما زالت تعاني من استمرار سياسية الاحتلال والتدمير ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وضد ممتلكاته وحقوقه المشروعة.

”إن شعوب العالم تتطلع إلى مداولاتنا بكل أمل من أجل تحقيق حل سلمي للمسألة العراقية ينقذ حياة الآلاف من أبناء العراق والشعوب الأخرى فيما إذا تم اللجوء إلى حلول عسكرية خارج إطار قرارات الشرعية الدولية. فلنعمل جميعا من أجل السلام، لأننا قادرون على تحقيق السلام إذا توفرت لدينا النية الصادقة والعزيمة القوية والإرادة السياسية، وهي متوفرة لدى غالبية أعضاء هذا المجلس الذي أناط به ميثاق الأمم المتحدة الحفاظ على أمن وسلام العالم. هذا ما تعمل سورية والدول العربية لتحقيقه. وهذا ما نأمله أيضا من مجلس الأمن بخاصة ومن المجتمع الدولي بأسره“.

السيد تراوري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أنقل لكم اعتذار زميلكم الغيني، وزير الخارجية فرانسوا فال، الذي لم يتسن له، لأسباب لا قِبل له بها، أن يشارك في هذه الجلسة الهامة. كذلك، أود بالنيابة عن حكومة وشعب غينيا، أن أؤكد من جديد تعازينا المخلصة لحكومة وشعب الولايات المتحدة ولأسر ضحايا الحادث المؤسف الذي وقع لمكوك الفضاء كولومبيا في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أرحب بكم ترحيبا حارا وأن أجدد تهانئ وفدي الصادقة بتوليكم رئاسة المجلس.

ولفرنسا، أود أن أؤكد من جديد تقدير وفدي للطريقة المتميزة التي أدارت بها أنشطة المجلس في الشهر الماضي. كذلك، أود أن أرحب بوجود الأمين العام، السيد كوفي عنان، بيننا وبوجود الشخصيات الهامة الأخرى حول هذه الطاولة.

إن تنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة في العراق – وهي الجلسة الخامسة في ١٠ أيام – لتشهد فعلا على أهمية تلك المسألة لمجلس الأمن. ويشعر بلدي بالامتنان لحكومة الولايات المتحدة على أخذها زمام المبادرة في مشاركة الدول الأعضاء في المنظمة الأخبار والمعلومات الأخرى المتعلقة ببرامج العراق عن الأسلحة. ويلاحظ وفدي أهمية البيان الذي أدلى به من فوره وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كولن باول. وسيُعد وفد بلادي تقريرا عاجلا للسلطات المختصة بهدف إجراء تقييم سليم.

وما زلنا نأمل أن تحذو دول أخرى حذو الولايات المتحدة بتوفيرها للمفتشين أية معلومات قد تكون لديها. تلك هي إحدى توصيات القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، الذي، لو نُفذ تنفيذا كاملا، لكان قد سمح للمفتشين فعلا بإحراز المزيد من التقدم على الأرض ومن ثم، بالسير قدما نحو تحقيق هدفهم.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، تابع وفدي بعناية واهتمام العرض الذي قدمه السيد بليكس والسيد البرادعي في التقرير المرحلي عن عمليات التفتيش. وقد مكّننا تفحص وفدي للتقرير من إبداء ملاحظات محددة، بعضها ينبغي إعادة ذكره. فمن حيث الإجراءات والشكل، أُحرز تقدم. وبعد شهرين من العمل على الأرض نلاحظ أنه، بفضل تعاون السلطات العراقية، تيسّر للمفتشين سبيل الوصول إلى

أكثر من ٢٠٠ موقع، بما فيها المواقع الرئاسية والمساكن الخاصة. وقد ساعد ذلك في إنشاء بنية تحتية يحتاج إليها المفتشون لتنفيذ مهامهم، بما في ذلك تسهيل إنشاء مكاتب في بغداد وفي الموصل. وقد مكَّن ذلك لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من إجراء تقييم جزئي للترسانة العراقية، بعد أربع سنوات من مغادرة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمسائل الجوهرية، لا يزال هناك ما يتعين عمله. وبالفعل، ما زالت هناك مسائل كثيرة في المجالات البيولوجية والكيميائية والتسيارية. وعلى وجه الخصوص، من المهم التوضيح، طبقا للمفتشين أنفسهم، أن الإعلان العراقي المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ليس وافيا، نظرا لأنه مجرد تكرار للمعلومات التي نقلت في السابق إلى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، ولا يشمل جديدا سوى القليل، كما أن فائدته هامشية. ولا تجرى المقابلات مع العلماء بصورة مقنعة للمفتشين. ولا يمكن للطائرات من طراز يو – ٢ القيام بالطلعات الجوية الاستطلاعية. وباختصار، واجه المفتشون سلسلة من الصعاب في عملهم.

وفي ضوء تلك العناصر، لا بد أن نوضح أن التعاون العراقي ظل أكثر توفراً في المسائل الإجرائية منه في المسائل الجوهرية ولهذا السبب نناشد العراق على نحو لا لبس فيه للتقيد الصارم بالتزاماته بموجب أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ولا بد له من التصميم على التحرك إلى الأمام من التعاون السلبي إلى التعاون الإيجابي مع المفتشين وأن يدرك أن التعاون الصريح والأكثر تصميما يظل الأساس للتسوية السلمية للأزمة.

وبصورة أكثر تحديدا، يجب على سلطات بغداد أن تتقدم بردود دقيقة على الأسئلة الكثيرة التي ما زالت تنتظر الإجابة – على سبيل المثال، بتقديم دليل مقنع على التدمير الانفرادي لأسلحة بيولوجية وكيميائية معينة؛ وبتشجيع العلماء والخبراء الذين شاركوا في برامج الأسلحة على حضور المقابلات الخاصة وفقا لما ينص عليه القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)؛ وبتقديم قائمة جديدة وذات مصداقية دونما تأخير تتضمن أسماء جميع العلماء المرتبطين ببرامج الأسلحة؛ وأخيرا، بإعطاء الإذن للطلعات الجوية الاستطلاعية للطائرات من طراز يو – ٢.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الوعد الصادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير بتحسين التعاون هو أمر مشجع، فإن السلطات العراقية يجب أن تحوله إلى عمل ملموس ومستمر وقابل للتحقق، لأن المجتمع الدولي، بعد أن تعلّم من التسويف في الماضي، لا يمكنه أن يقبل بمجرد الأقوال. إلى ذلك، يعتقد وفدي بأن إمكانية تعليق ورفع الجزاءات ينبغي أن تشجع العراق على التعاون مع المفتشين بغية تخفيف محنة ومعاناة شعبه.

وإن وجود العديد من مجالات الشك من جهة، والتقدم النسبي المحرز على الأرض من جهة أخرى، يحدو بوفدي أن يعلن أن عمليات التفتيش يجب أن تستمر. ولتحقيق هذا الهدف، يحث وفدي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على مواصلة جهودهما لاستكشاف أي وسيلة تتيحها عمليات التفتيش وتحقيق الهدف من مهمتهما. كما وفر لهما القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، بتزويدهما بولاية واضحة ومعززة، وسيلة النجاح في تلك المهمة.

وقد أيد بلدي، غينيا، دوما تسوية الأزمات ولا سيما الأزمة العراقية بالوسائل السلمية. وأجدني مضطرا إلى تكرار ذلك الموقف من جديد، لأن وفدي يعتقد بأنه لا تزال هناك فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية ويجب علينا أن نغتنمها. وإننا نؤكد من جديد ثقتنا الكاملة بالسيد

بليكس والسيد البرادعي وكذلك بفريق كل منهما وتأييدنا التام لهما، ولا نزال مقتنعين بأنهما سيواصلان العمل على الوفاء بولايتهما بحماس لا يلين وبنزعة مهنية لا تفتر.

وختاما، نحن نمر الآن بلحظة حاسمة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين الذي يمثل أساس منظمتنا المشتركة. ويجب علينا أن نرعى ذلك الواجب وأن نكافح معا متحدين لبناء عالم من السلم والتعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ألمانيا.

اسمحوا لي بأن أعرب لأسر الضحايا ولحكومتي وشعبي الولايات المتحدة وإسرائيل عن خالص التعازي بمناسبة الخسارة المأساوية في الأرواح الناجمة عن حادث المكوك الفضائي كولومبيا.

وأود أن أشكر وزير الخارجية كولن باول على المعلومات التي قدمها لنا. وإن مكان وتوقيت هذا العرض يبرزان مرة أخرى أن مجلس الأمن كان ولا يزال مركز اتخاذ القرارات بشأن الأزمة العراقية. وتؤيد ألمانيا هذا النهج. ونظرا لما يترتب على النتائج التي سنتوصل إليها من آثار على القرارات في المستقبل، فإنه يتعين أن تدرس بكل عناية. وبإمكاننا أن نرى بالفعل أنها تتفق جزئيا مع المعلومات التي لدينا أيضا. وهي تستند إلى تبادل وثيق للمعلومات.

وإنه لأمر قاطع الآن أن يزود مفتشو الأمم المتحدة بهذه المواد المستفيضة، إذا لم يكن ذلك قد حدث. ويتعين عليهم أن يستخدموا هذه المعلومات حتى يتسنى لهم توضيح المسائل التي لم تحل بسرعة وبصورة كاملة. ويتعين على العراق أن يجيب على العناصر التي قدمها اليوم زميلنا كولن باول إلى مجلس الأمن. وكلما اتسمت المعلومات التي تتاح للمفتشين بالخبرة، كلما كان عملهم أكثر تركيزا. لذلك، فإن ألمانيا قدمت أيضا منذ البداية معلومات إلى هانس بليكس، ومحمد البرادعي وفريقيهما.

وما فتئ مجلس الأمن يتعامل مع العراق منذ ١٢ عاما. وتتسم وحدة المجلس، كقضية مبدئية، بأهمية مركزية في هذا السياق. وقد انتهكت بغداد مرارا وتكرارا الالتزامات التي نصت عليها قرارات المجلس ذات الصلة. وليست لدينا أية أوهام بشأن الطابع اللاإنساني والوحشي لديكتاتورية صدام حسين. لقد هاجم العراق تحت قيادته جارتيه الكويت وإيران، وأطلق القذائف على إسرائيل، واستخدم الغازات السامة ضد إيران وضد سكان بلده من الأكراد. ويعتبر النظام بغيضا لدى الشعب العراقي. وهذا هو السبب في أن سياسة الاحتواء والجزاءات والمراقبة العسكرية الفعالة على منطقتي حظر الطيران ما زالت تنفذ منذ حرب الخليج. ويتعين على العراق أن يمتثل لجميع قرارات مجلس الأمن بكاملها ويتخلص تماما من قدرات حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وأدى وجود المفتشين في العراق إلى تخفيف أخطار تلك القدرات بالفعل. ومع ذلك، فإن الهدف من القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) هو نزع سلاح العراق بصورة كاملة ودائمة. وقد أورد هانس بليكس، في تقريره الأخير العديد من الأسئلة المفتوحة. ويتعين على النظام في بغداد أن يقدم أجوبة واضحة على جميع هذه الأسئلة المحددة دون إبطاء.

وبالرغم من جميع المصاعب، فإن جهود الأمم المتحدة لنزع سلاح العراق لم تكن دون جدوى. وتمكن المفتشون في التسعينات من تدمير قدرات صنع أسلحة الدمار الشامل أكثر مما دمرته حرب الخليج. وبذلك بات من الواضح أن إمكانية تهديد العراق للمنطقة قد انخفضت. والأساس الراهن الذي تستند إليه عمليات التفتيش منصوص عليه في القرارين ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٤٤١ (٢٠٠٢).

ويتمتع مفتشو الأسلحة التابعون للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسلطات تتجاوز بكثير ما كانوا يتمتعون به من قبل. ويتعين أن يمنحوا فرصة حقيقية والوقت الكافي الذي يحتاجون إليه ليستنفدوا الإمكانيات المتاحة استنفادا كاملا.

وسيسافر رئيس المفتشين، بليكس، ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البرادعي، إلى العراق مرة أخرى في نهاية الأسبوع القادم ويعلموننا بعد ذلك بآخر التطورات. وسيكون لنجاح تلك الرحلة أهمية بالغة. وستعتمد بصورة حاسمة على التعاون الكامل من بغداد. وهناك قلة من الدول التي تشك في أن نظام صدام حسين يحتفظ بمعلومات ذات صلة ويخبئ قدرات عسكرية. ويجب أن يبدد هذا الشك القوي بما يتجاوز الشكوك. وهذا هو بالضبط السبب الذي من أجله نص القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) على أداة لعمليات التفتيش في العراق عن طريق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وإن أخطار القيام بعمل عسكري وما يترتب عليه من عواقب واضحة للعيان. وبسبب فعالية عمل المفتشين تماما، علينا أن نواصل السعي للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وفي عالم القرن الحادي والعشرين، تعتبر الأمم المتحدة مفتاح منع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام. وإننا بالاستناد إلى القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) وفي ضوء الخبرة العملية، نحتاج إلى تعزيز أداتي التفتيش والرصد. ونحتاج إلى نظام حازم من عمليات التفتيش المكثفة التي يمكنها أن تضمن نزع أسلحة الدمار الشامل التي يملكها العراق بشكل كامل ودائم. وبقيامنا بإحكام عمليات التفتيش، نتيح الفرصة للتوصل إلى حل سلمي. كما يمكن أن يطبق مجلس الأمن مثل هذا النظام الحازم لعمليات التفتيش بفعالية في حالات أخرى. وقد تقدم زميلنا الفرنسي ببعض الاقتراحات المثيرة للاهتمام البالغ بشأن هذه المسألة والتي تستحق منا متابعة النظر.

وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن ندعم جميع المساعي التي تقوم بها دول المنطقة وهي تبذل حاليا جهودا دبلوماسية جديرة بالاعتبار لحمل الحكومة العراقية على تنفيذ القرارات بالكامل. ويتعين على العراق أن يترع سلاحه بشكل علني وسلمي وبالتعاون مع المفتشين دون أي إبطاء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الدوري (العراق): يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالتهنئة على ترؤسكم المجلس لهذا الشهر متمنيا لكم النجاح في ظل ظروف دولية صعبة للغاية.

كنا نتمنى أن يخصص لنا وقت يتكافأ مع خطورة ما أورده السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه، لا أن نعطى دقائق معدودات للرد على بيان استغرق ٩٠ دقيقة. ولكن سيقوم العراق بتقديم ردود تفصيلية وفنية على الادعاءات التي وردت في البيان. سأكون مهذبا ومختصرا.

إن ما ورد في بيان السيد باول حول أسلحة الدمار الشامل بعيد تماما عن الحقيقة وواقع الحال. فالإيجاز الذي تقدم به بمعلومات ليست جديدة يتكون من تسجيلات صوتية لا يمكن التوثق منها. ولقد رأيتموني تبسمت عندما سمعت بعض هذه التسجيلات لأن فيها شيئا لا يمكن ترجمته. على أية حال، هناك ادعاءات غير صحيحة، ومصادر غير مسماة مجهولة، ومخططات وافتراضات، كلها تصب في الحملة الأمريكية باتجاه هدف واحد معروف. لقد أكد السيد الرئيس صدام حسين في حديثه البارحة إلى السيد توني بن، الوزير البريطاني الأسبق، أن العراق خال تماما من

أسلحة الدمار الشامل. وهو ما أكده العديد من المسؤولين العراقيين على مدى أكثر من عقد من الزمن.

وقد كان بإمكان السيد باول وفريقه أن يوفر كل هذا الجهد على المجلس وعلى نفسه بتقديم ادعاءاته هذه مباشرة إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، طبقاً للفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ١٤٤١ (٢٠٠٢)، وترك المفتشين يعملون بهدوء وسلام للتحقق من كل ذلك دونما ضغوط إعلامية.

وفي كل الأحوال سيكون لزيارة السيدين بليكس والبرادعي يومي ٨ و ٩ من الشهر الجاري فرصة إضافية للتحقق من صحة هذه الادعاءات. فلقد كشفت عمليات التفتيش الجارية عدم صحة ادعاءات وتقارير سابقة صدرت عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لقد قدم العراق إعلاناً دقيقاً وشاملاً ومحدّثاً من ١٢ ٠٠٠ صفحة تتضمن معلومات تفصيلية عن برامج العراق السابقة. كما تضمن معلومات محدّثة عن الصناعات العراقية في المجالات المختلفة. لقد بدأ المفتشون أعمالهم في العراق بشكل مكثف اعتباراً من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، شارك فيها أكثر من ٢٥٠ من كوادر لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بينهم أكثر من ١٠٠ مفتش. وحتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، قامت هذه الأفرقة بـ ٥٧٥ عملية تفتيش في أنحاء العراق، فتشت خلالها ٣٢١ موقعاً. وكانت المواقع التي أشار إليها الرئيس بوش في تقريره المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في تقريره في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتقرير المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كلها في مقدمة المواقع التي فتشتها أفرقة التفتيش. وتأكد المفتشون من أن جميع الادعاءات التي وردت في هذه التقارير غير صحيحة. وهذا يؤيد إعلان العراق خلوه من أسلحة الدمار الشامل، وأن إعلانه صحيح ودقيق، وأصبح موثّقاً من قِبل المنظمتين الفنيتين المكلفتين من المجلس بهذه المهمة.

ومن المعروف أن أفرقة التفتيش قد أخذت عيّنات من المياه، والتربة، والنباتات، والهواء، ومخلفات المصانع، ومخلفات الإنتاج من مساحات واسعة من المدن والقرى والطرق والمزارع والمصانع والجامعات في أنحاء العراق، شماله وجنوبه، شرقه وغربه. وأثبتت التحليلات التي أجرتها لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه العيّنات عدم وجود أية مؤشرات لعناصر كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية محظورة، أو أية أنشطة أخرى محظورة في أي جزء من العراق.

لقد أكد السيد بليكس في تصريحه المنشور يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في ''النيويورك تايمز'' أن المفتشي'' لم يسجلوا أية حالة من الحالات التي ادعاها السيد كولن باول بأن المسؤولين العراقيين ينقلون مواد محظورة داخل العراق أو خارجه بهدف إخفائها. كما أكد السيد بليكس أنه لم يلحظ دلائل مقنعة على أن العراق يرسل علماءه إلى الخارج لمنع استجوابهم، وأنه ليس لديه سبب للاعتقاد بما قاله الرئيس بوش في خطابه عن ''حالة الاتحاد'' من أن العراق قدم عناصر مخابراته للاستجواب على أنهم علماء. ونود أن نؤكد هنا أن العراق قد التزم بتشجيع علمائه على إجراء المقابلات المطلوبة من قِبل لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما ما سمعناه بشأن المختبرات المتنقلة من السيد كولن باول صباح هذا اليوم، فقد أكد السيد بليكس يوم أمس أن لجنة الرصد والتحقق والتفتيش لم تجد حتى الآن أي دليل على صحة وجود المختبرات المتنقلة. وبشأن طائرة يو - ٢ (U-2) وما يثار حولها من جدل، فإن العراق

لا يعترض على تحليقها للقيام بمهمات التفتيش، بل إن من يعرقل ذلك هو الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية التي تفرض مناطق الحظر الجوي في العراق خلافاً لقرارات مجلس الأمن. يكفي أن تمتنع هذه الطائرات الحربية عن التحليق خلال قيام طائرة الـ يو-٢(U-2) بواجبها لتجاوز هذه العقبة. إذن العراق ليس مسؤولاً عنها.

إن ادعاء خروج شاحنات من المواقع قبل وصول أفرقة التفتيش إليها هو اتهام باطل. فعمليات التفتيش تجري بشكل مفاجئ، وبدون إشعار مسبق للجانب العراقي. كما أن للجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة مصادرهما الخاصة للصور الفضائية، إضافة إلى استخدامهما للطائرات المروحية في أعمال الاستطلاع والتفتيش. وعليه، فإن هاتين المنظمتين تعرفان ما يجري على الأرض في العراق بشكل كامل. ولا بد من القول بأن برامج أسلحة الدمار الشامل ليست حبة أسبرين يمكن إخفاؤها بسهولة، وإنما تتطلب وجود منشآت كبيرة، بدءاً من موقع البحث والتطوير إلى المصانع، والتسليح، والنشر. وهذه أمور لا يمكن إخفاؤها، وقد تجول المفتشون في جميع أنحاء العراق ولم يجدوا مؤشراً على وجود أي منها.

أما ما أشير إليه بخصوص التسجيلات الصوتية، فيكفي أن أقول إن التطور العلمي والفني قد بلغ درجة متقدمة تسمح بتلفيق مثل هذه الادعاءات، وتقديمها بالصورة التي عرضها السيد باول. هذه التسجيلات أو الأصوات يمكن أن تعود إلى أي شخص في أي مكان وفي أي وقت، ولا يمكننا الاعتداد بها.

وأما فيما يتعلق بما أثير حول علاقة العراق بتنظيم القاعدة، فنشير إلى ما قاله السيد الرئيس صدام حسين، وهو كما يلي:

”لو لدينا علاقات مع تنظيم القاعدة، وكنا مقتنعين بمثل هذه العلاقة، لما خجلنا منها، ولكن ليس لدينا علاقات مع القاعدة“.

وأود أن أقتبس مما قاله أحد المسؤولين الأمريكيين مؤخراً في صحيفة النيويورك تايمز قبل ثلاثة أيام على وجه التحديد، وجاء فيه:

”اشتكى المحللون في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بأن المسؤولين في الإدارة ضخّموا التقارير الاستخبارية بشأن العراق، وبالتحديد بشأن علاقته المحتملة مع الإرهاب، من أجل تعزيز ودعم الحجج السياسية لشن الحرب“.

وأود أن أضيف أن السيد جاك سترو قد أهمل تقارير حكومته الاستخبارية الصادرة اليوم، والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين العراق والقاعدة.

وقد أدهشتني إشارة السيد باول إلى أن العراق استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه، خاصة وأن مسؤولاً استخبارياً في وكالة المخابرات المركزية كشف النقاب يوم ٣١ كانون الثاني/يناير، أي قبل أيام، في صحيفة النيويورك تايمز، عن أن الإدارة الأمريكية تعلم منذ عام ١٩٨٨ أن العراق لم يستخدم السلاح الكيميائي ضد شعبه، وذلك لسبب بسيط هو أنه لا يملك السلاح الكيميائي الذي استُخدم في حلبجة آنذاك.

وأخيراً، أود أن أقول إن الهدف الواضح من عقد هذه الجلسة، وتقديم السيد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ادعاءات غير صحيحة أمام المجلس هذا اليوم، هو تسويق فكرة الحرب والعدوان ضد بلدي العراق، بدون أي مبرر قانوني أو أخلاقي أو سياسي، في محاولة منه لإقناع الرأي العام الأمريكي أولاً، والعالم ثانياً، بشن حرب عدوانية على العراق.

وفي مقابل ذلك، يعرض العراق اليوم أمام مجلس الأمن الموقر الأمن والسلام، ويؤكد في هذه المناسبة أمام أعضاء المجلس تصميمه على مواصلة التعاون الفعال مع أفرقة التفتيش، لإنجاز مهامها بأسرع وقت ممكن، والتأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، تمهيداً لرفع الحصار الجائر المفروض عليه، واحترام أمنه الوطني، وضمان الأمن الإقليمي، بنزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط بكاملها، ومن ضمنها ترسانة أسلحة الدمار الشامل الهائلة في إسرائيل، وذلك طبقاً للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود أن أذكّر أعضاء المجلس بمأدبة الغداء التي يسعد وفدي باستضافتها في قاعة الطعام المخصصة للوفود.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٤.